الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Financière et comptabilité

الموضـــــــــــــــوع

رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي

– دراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبتان:

- **عساسي مريم**
- **عدوكة الزهرة**

الأستاذ المشرف:

د. سعيدي عبد الحليم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	تومي إبراهيم	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	سعيدي عبد الحليم	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	قطاف عقبة	أستاذ محاضر-ب-	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021/ 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Financière et comptabilité

الموضـــــــــــــــوع

رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي

– دراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبتان:

- **عساسي مريم**
- **عدوكة الزهرة**

الأستاذ المشرف:

د. سعيدي عبد الحليم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	تومي إبراهيم	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	سعيدي عبد الحليم	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	قطاف عقبة	أستاذ محاضر-ب-	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2020 /2021

قال تعالى:

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

[المجادلة : 11]

الإهـــداء

الحمد لله الذي أكرمني بهذا العمل وأوصلني إلى ما أنا عليه

إلى أمي الغالية حفضها الله

بسمة حياتي ومعنى الحب والعطاء من كان دعائها سر نجاحي، إلى التي صبرت وضحت وكرست حياتها من أجلنا أدامها الله نعمة علينا.

إلى أبي حفضه الله

الذي كان سندي في الحياة أرجوا من الله أن يمد في عمره.

إلى أختاي

رياحين حياتي ونورا طريقي **ضحى وشريفة** حفضهم الله ورعاهم وسدد خطاهم.

إلى الأخت التي لم تلهدا أمي

إلى من تميزت بالوفاء والعطاء، مصدر التشجيع صديقتي **ريان**.

إلى الذي لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائله، الدكتور المشرف **سعيدي عبد الحليم**

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلبي.

عساسي مريم

الإهـــداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى من كانت تدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسانة التي امتلكت الإنسانية بكل قوة، إلى التي سهرت على تعليمي بتضحيات جسامة مترجمة في تقديسها للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، **أمي الغالية** على قلبي أطال الله في عمرها؛ وإلى من كان لي سندا **أبي الغالي** إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة.

إلى **أخي** و**أخواتي** الذين تقاسموا معي عبء الحياة وخاصة أختي الغالية "سارة"

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: **سعيدي عبد الحليم** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيها الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها.

وجزيل الشكر الى أصدقائي الذين كانوا معي في هذا الطريق أيمن، شهيناز وأحلام.

وإلى رفيقتي في المذكرة "مريم" التي كانت لها يد العون في هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

عدوكة الزهرة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المشرف الفاضل "**الدكتور سعيدي عبد الحليم** بارك الله فيه وأعانه وسدد خطاه" على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعن سخائه بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة التحضير.

كما نشكر كل موظفين قطاع الضرائب الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة اللازمة لإتمام هذا العمل وخاصة السيدة الفاضلة **لحرش منى**

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة

اليكم جزيل الشكر.

ملخص:

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على رقمنة النظام الجبائي وانعكاساته في الحد من أشكال التهرب الضريبي كما تم اسقاط الجانب التطبيقي على دراسة عينة من موظفين قطاع الضرائب في جميع ولايات الوطن، واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي في جميع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا عدة أدوات منها المقابلة الشخصية وتوزيع استمارة الاستبيان داخل عينة من مديريات الضرائب وكذلك تمت الاستعانة بالاستبيانات الإلكترونية، وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن رقمنة النظام الجبائي تؤثر على أشكال كل من التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته والتهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه، كما بينت الدراسة وان هذا التأثير اثبت وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين كل من رقمنة النظام الجبائي والحد من أشكال التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: رقمنة النظام الجبائي، أشكال التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aimed to identify the digitization of the tax system and its repercussions in reducing forms of tax evasion, as the applied aspect was dropped on the study of a sample of tax sector employees in all states of the country, and we relied in this study on the analytical approach in all the data, data and information related to the phenomenon under study.

To achieve this goal, we used several tools, including the personal interview and the distribution of the questionnaire within a sample of tax directorates, as well as electronic questionnaires were used. At the conclusion of this study, we concluded that the digitization of the tax system affects the forms of both tax evasion due to its legitimacy and tax evasion due to its location, as shown The study and that this effect proved the existence of a statistically significant relationship between the digitization of the tax system and the reduction of forms of tax evasion.

Kyewords: Digitization of the tax system, forms of tax evasion.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أشكال التهرب الضريبي.	22
2	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.	48
3	توزيع العينة حسب العمر.	49
4	توزيع العينة حسب حاملي الشهادات المهنية.	50
5	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.	51
6	شكل الانتشارين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.	55
7	شكل الانتشارين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.	58
8	شكل الانتشارين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.	61

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	اختبار الطبيعة بمعامل كولموكروف سميرنوف بالنسبة للمحور الأول: متطلبات رقمنة النظام الجبائي	41
2	اختبار الطبيعة بمعامل كولموكروف سميرنوف بالنسبة للمحور الثاني: الحد من أشكال التهرب الضريبي.	42
3	يوضح المتوسط المرجح للفئات.	43
4	اختبار درجة الثبات.	43
5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور الاول.	44
6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني.	45
7	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة.	46
8	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.	48
9	يوضح توزيع العينة حسب التخصص الأكاديمي.	49
10	توزيع العينة حسب حاملي الشهادات المهنية.	50
11	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.	51
12	العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.	54
13	العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.	57
14	العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.	59

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبيان	
2	مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS	

مقدمة

إن التطور المتسارع الذي يعرفه العالم اليوم في كافة المجالات وخاصة الحاصل في مجال المعاملات الإدارية، حيث كان سبب هذه التطورات في مختلف المجالات نتيجة تطور الأبحاث والاختراعات والاكتشافات وتسارعها لاسيما في مجال تكنولوجيا رقمنة المعلومات والاتصال، التي أصبحت أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسات في الوقت الراهن، أدى الى تغير العديد من أنماط التعامل على مستوى الإدارات الأمر الذي أدى الى تراجع اشكال الخدمة العمومية التقليدية وبروز نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي.

إذ أصبح العالم اليوم يعيش عصر تورة جديدة وهي ثورة المعلومات، لذا أعطت المؤسسات أهمية كبيرة للرقمنة وذلك باعتبارها ركيزة أساسية ولها دور جوهري في نجاح جميع المؤسسات والإدارات.

حيث التطور الهائل في التكنولوجيا والاستعمال المتزايد لها كان له أثر واضح على أغلب المؤسسات وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب مما فرض عليه استخدام نظام الرقمنة المتمثل في رقمنة النظام الجبائي، إذ تم ظهور رقمنة النظام الجبائي مند زمن ليس ببعيد جدا، وتمت نشأتها بمفاهيم بسيطة وتطورت عبر الزمن وأصبحت الحاجة اليها الزاما والحاحا، وذلك لعدة أسباب ودوافع وهذا من خلال ما تملكه من مزايا وأهداف مسطرة جعلتها حلا لجميع المشاكل المعروضة في النظام الجبائي، وتقديم حياة سهلة ومثالية، بتميزها بالشفافية والكفاءة العالية.

إذ إن من أهم وأخطر المشاكل التي يواجهها النظام الجبائي ظاهرة التهرب الضريبي التي تفشت وتعددت صورها بشكل سريع وخطير جدا لكونها تكتسي مناعة أكثر من خلال تكيفها مع كل التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي وعلى التطورات الاقتصادية التي تعيشها كل دول العالم، وعليه تعتبر هذه الآفة من أبرز العقبات التي تواجهها الدولة في تنفيذها لمختلف سياساتها من جهة وتنزف المال العام من جهة أخرى مما يستدعي ضرورة مجابهة هذه الظاهرة بشتى السبل والوسائل المتاحة.

وقد استعملت كل الطرق والوسائل من أجل القضاء على هذه الآفة، وتم اتخاذ كل الإجراءات الرقابية من أجل الحد منها ولكن كلها كانت حلول وقتية ونتائجه نسبية وضئيلة جدا، وكان النظام الجبائي يبحث وبشدة عن حل له الدوام ودقيق الرقابة، عالي الكفاءة والشفافية، وكانت الرقمنة الحل الجد سريع، وذلك بعد توفير كل المتطلبات الازمة لإنشاء نظام رقمي جبائي كامل من أجل العمل على قاعدة صحيحة، ولكي يستطيع النظام الجبائي تحت اطار الرقمنة العمل بطرق الازمة للحد من هاته الظاهرة و السيطرة عليها و على كل مشتقاتها، فهي المنفذ الامن للنظام الجبائي في إعادة كل الديون الضريبية المكدسة وزيادة رفع متوسط التحصيل الجبائي وبالتأكيد الحد من التهرب الضريبي الذي سيتبعه الإصلاح العام للنظام الجبائي.

أولا: إشكالية البحث

تماشيا مع كبر حجم المؤسسات والكميات الكبيرة من البيانات التي يجب معالجتها لإنتاج معلومات مالية تفيد في التحليل واتخاذ القرارات، تلعب التكنلوجيا دورا أساسيا في هذه العملية حيث تلجأ لها المؤسسات لسرعة ودقة معالجة وتخذين المعلومات والبيانات.

وعلى ضوء هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى انعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من اشكال التهرب الضريبي؟

ولكي يتسنى لنا التطرق الى مختلف جوانب الموضوع قمنا بتجزئة الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- **الاسئلة الفرعية**

1. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته؟

2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه؟

3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه؟

ثانيا: فرضيات البحث

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سنحاول التأكد من صحتها من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

يكتسي هذا البحث في نظرنا مكانة هامة ضمن مختلف البحوث الأكاديمية المقدمة في هذا المجال، باعتبار انه لم يقدم حسب اطلاعنا موضوع سابق في هذا التخصص يحاول أن يدرس انعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي.

بداية عمل بعض المراكز الضريبية برقمنة النظام الجبائي وتسليط عليه الضوء من طرف الحكومة والهيئات الخاصة لما له أهمية من كبيرة.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن طرحها كالتالي:

1. الأسباب الشخصية:

- الموضوع ضمن الاهتمام الشخصي بجانب الرقمنة.
- الرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي والجانب النظري فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي.

2. الأسباب الموضوعية:

- عصر الرقمنة سيطر على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب.
- كون المؤسسات التابعة لقطاع الضرائب الجزائرية مبتدأه في مجال الرقمنة قررنا البحث في هذا الموضوع.
- الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول موضوعنا هذا كمرجع للأبحاث المستقبلية.

خامسا: أهداف الدراسة

- الالمام بجميع المفاهيم المرتبطة برقمنة النظام الجبائي وانعكاساته في الحد من أشكال التهرب الضريبي.
- معرفه هل تؤثر رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي.
- التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من أشكال التهرب الضريبي.

سادسا: منهجية الدراسة

من اجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والالمام بكافة جوانب الموضوع قمنا باختيار المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول لأنه المنهج الأنسب، اما في الفصل الثاني تم اعتماد المنهج التحليلي الذي كان من خلال دراسة عينة لآراء موظفين قطاع الضرائب، عن طريق توزيع استبيان الدراسة ومقابلة بعض الموظفين من أجل المعلومات للدراسة للخروج بنتائج حاسمة مكملة للاستبيان.

سابعا: حدود الدراسة:

1. **المجال المكاني**: تمت هذه الدراسة من خلال توزيع ونشر الاستبيان على مجموعة من الموظفين، من مختلف ولايات الوطن.
2. **المجال الزماني**: الإطار الزماني التي تمت فيه الدراسة تمثل في 10 أيام تم فيها توزيع الاستبيانات واسترجاعها.

ثامنا: صعوبات الدراسة

تعرضنا لمختلف الصعوبات في بحثنا المتواضع ومن بينها:

- صعوبة التمكن من اجراء دراسة الحالة بسبب عدم تلقي إجابة القبول من المؤسسات لإجراء الدراسة في ظل الوضع الراهن للحالة الوبائية.
- المؤسسات الضريبية التي تعتمد على رقمنة النظام الجبائي قليلة.
- عدم دراية كثير من الموظفين برقمنة النظام الجبائي.
- عدم توفر المكاتب الجامعية على مراجع لها صلة مباشرة بالموضوع.
- ندرة المراجع باللغة العربية مما جعلنا نلجأ للترجمة.
- ضياع الوقت في انتظار الإجابة على الاستبيانات.

تاسعا: دراسات سابقة

I. الدراسات باللغة العربية:

1. سميرة بوعكاز 2015، أطروحة دكتوراه، مساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي –دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة–، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في ظل النظام الضريبي الجزائري، وكذلك معرفة أهم مكونات التدقيق الجبائي وقدرته على المساهمة في الحد من التهرب الضريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• يمكن أن يؤدي التدقيق الجبائي دورا هاما في الكشف عن مواطن التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة، إلا أن هذا يحتاج للكثير من الدعم لتحقيق الفعالية والجودة المطلوبة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

• تحسين العلاقة مع المكّلفين وضرورة استفسارهم واستعلامهم عن حقوقهم وواجباتهم الجبائية، والرجوع للإدارة الضريبية لتزويدهم بالمعلومات اللّازمة والمشاركة في ملتقيات متعلقة بالإدارة أو وزارة المالية لتطوير ثقافتهم الضريبية، واقتناعهم بضرورة واجبهم نحو الالتزام الضريبي.

• افتقار إداراتنا الضريبية للمراجعين وخاصة المؤهلين والمناسبين لأداء أعمال مراجعة، يكون سببا من أسباب انتشار العديد من أوجه الفساد الإداري وانعدام ثقة المكلفين بالنظام الضريبي ككل، وتراجع معدلات التحصيل الضريبي.

2. مقراني إيمان، منلايخاف محمد أمين، 2016، مذكرة ماستر، الآليات القانونية للحد من التهرب الضريبي، كلية الحقوق، جامعة دراية، أدرار، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى محاولة إعطاء صورة شاملة عن ظاهرة التهرب الضريبي ومدى تأثيرها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والدالية، توضيح الأسباب الحقيقية وراء لجوء الأفراد والمؤسسات إلى التخلص من دفع الضريبة بشتى الطرق والأساليب، إبراز الأجهزة القائمة على مكافحة التهرب الضريبي وأهم الوسائل والإجراءات المتخذة في ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• عدم استقرار المنظومة التشريعية الجبائية الراجعة بالدرجة الأولى إلى التغيرات العديدة التي تطرأ على القوانين المالية التكميلية كل سنة، مدا يؤدي كذلك إلى خلط محيط غير مشجع للاستثمار.

• كثرة الثغرات وتعددها في النظام الجبائي مدا أدى إلى عدم قدرة المسيرين على مواكبة هذه التغيرات ما ساعدا على انتشار التهرب الضريبي.

• ضعف مستوى موظفي الضرائب ونقص كفاءاتهم، الناتج عن نقص التكوين والتربصات، وعدم احترام الاختصاص عند التوظيف.

3. دوداح رضوان، 2015، أطروحة دكتوراه، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الضريبة والدور التي تلعبه في تحقيق أهداف الدولة، وتشخيص ظاهرة التهرب والغش الضريبي وتبيان انعكاسات هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، وكذاك تبيان الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي مع ذكر أهم الوسائل والاجراءات الحديثة المتخذة لتفعيل دور الرقابة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• تعد الضريبة من اهم مصادر الايرادات العامة للدولة كما تلعب دورا هاما في تحقيق أغراض السياسة المالية.

• يعتبر التهرب الضريبي أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الدولة الجزائرية، وهو شبح مخيف يهدد الاقتصاد الجزائري.

• إن تقدير حجم ظاهرة التهرب والغش الضريبي من الدواعي الأساسية لمعرفة الأسباب الحقيقة للظاهرة، فالإحصائيات الموجودة تتعلق فقط بالمبالغ المسترجعة للقضايا المنجزة من طرف فرق الرقابة وهي لا تعطي صورة حقيقية لحجم التهرب الضريبي، فمكلفون كثيرون لا يخضعون للرقابة ويسمح لهم مبدأ التقادم بالتخلص من المراقبة في السنوات المتقادمة.

4. اسماعيل بن عيد محمد، شيماء بنت حميد، 2021، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب، المجلة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن استراتيجية الرقمنة في المغرب، وكذلك التعرف على التحول الضريبي بها وتوصلت إلى أفاق الادارة الالكترونية، وكل هذا من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي حد ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟ .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• الزامية التفكير في وضع الشبكة الالكترونية بحيث تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعومات.

• وجوب عصرنة الإدارة الجبائية من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية وتزويدها بشبكة معلومات واسعة بين كل مستخدمي الرقابة الجبائية.

• تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل فجوة الموجودة بين الطرفين نتيجة العلاقة الجدلية القائمة بين دفع الضريبة والتهرب بها.

II. الدراسات باللغة الأجنبية:

1. Emmanouil Kitsios ،João Jalles ،Geneviève Verdier ،2016 ،Tax Evasion from Cross-Border Fraud: Does Digitalization Make a Différences ،? International Monetary Fund.

تم تناول في هاته الدراسة **التهرب الضريبي من الاحتيال عبر الحدود وهل الرقمنة تحدث فرقا؟** حيث أتى عنوان هاته الدراسة على شكل سؤال وكانت الدراسة تعطي إجابات نظرية وإحصائية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الضريبي، انحدارات الفجوة التجارية، حجم الايرادات الضريبية وهذا كله بعد دخول الرقمنة حياة النظام الجبائي ومدى توسع تبني الحكومات للرقمنة النظام الجبائي من أجل القضاء على التهرب الضريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• مكاسب إيرادات كبيرة محتملة من الرقمنة التي ساهمت في الحد من الاحتيال التجاري.

• أهمية ا طرق الرقمنة المتمثلة في تحليل دقيق للأدوات الرقمية المحددة، مطابقة البيانات الوصول إلى معلومات الطرف الثالث تساهم بشدة في التقليل من التهرب الضريبي.

• وجوب طرق الرقمنة المتمثلة في تحليل دقيق للأدوات الرقمية المحددة، مطابقة البيانات الوصول إلى معلومات الطرف الثالث تساهم بشدة في التقليل من التهرب الضريبي.

عاشرا: ما يمز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة للذكر وأستطيع القول حتى عن كل الدراسات التي تهتم بهذا المجال أنها تحمل الأهمية البالغة، لأنها تجمع بين أهم متغيرين ألا وهما التهرب الضريبي ورقمنة النظام الجبائي، فدراستنا استطاعت الجمع بينهما رغم ندرة معلوماته فهي السهل الممتنع، سهل في صيغة عنوانه ممتنع في إيجاد معلوماته وذلك لحداثته، وأثره أيضا في العالم اليوم، وخاصة أن الرقمنة لم يتم تبنيها من طرف كل الحكومات ولم يتم تطبيقها في جميع المؤسسات الجبائية وخاصة نحن الدول النامية ، و هذا ما انطبق خلال دراسة العينة في الفصل التطبيقي التي تمثلت في موظفي قطاع الضرائب لم يتسنى لهم الوضع للإجابة عن هذا النوع من الاستبيان فانه لم يتم تطبيق الرقمنة في الكثير من المؤسسات الجبائية، ورغم كل هذا إلا أن الدراسة التي قمنا بها واجبة الدراسة التطبيق لأنها الحل الفعلي الاني للحد من أشكال التهرب الضريبي .

حادي عشر: هيكل البحث

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وكذا اختبار صحة الفرضيات الموضوعة قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه تطلب منا التعرض إلى فصلين هما:

1. **الجانب النظري**: المعنون بالإطار النظري لرقمنة النظام الجبائي والتهرب الضريبي.

- المبحث الأول: ماهية رقمنة النظام الجبائي.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي.
- المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي وعلاقته بالتهرب الضريبي.

2. **الجانب التطبيقي**: المعنون بدراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب.

- المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبيانية.
- المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان.
- المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي بجميع أشكاله في الوقت الراهن مشكلة عظمى بالنسبة للنظام الجبائي بأكمله حيث له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي، لأن التحصيل الضريبي أحد أهم أعمدة الاقتصاديات ومع تفاقم هذه الظاهرة أصبح من الواجب إيجاد الحل السريع للقضاء عليها والحد من أشكالها، وكانت رقمنة النظام الجبائي الحل السريع، الفعال والأكثر كفاءة خاصة مع التطور التكنولوجي وظهور الرقميات في جميع المجالات.

من هذا المنطق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

- المبحث الأول: ماهية رقمنة النظام الجبائي.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي.
- المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي وعلاقته بالتهرب الضريبي.

المبحث الأول: ماهية رقمنة النظام الجبائي.

تعتبر رقمنة النظام الجبائي أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة، وبالتالي فرضت لتحسين جودة الخدمات الضريبية؛ واستخدام البيانات العامة والشخصية وأيضا دعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

فإن نشأة الرقمنة في العالم والعالم الضريبي قد مرت بالعديد من المراحل فقد باتت في التطوير والتحديث، فهي العلم التكنولوجي الجديد الذي لا ينتهي من الاكتشاف والتجديد والإضافة من أجل الامتثال وتسهيل الحياة العملية. وكانت الحصة أيضا إلى معرفة ماهية الرقمنة وإلى ماذا تنتسب هذه الكلمة وكيف تطور تعريفها عبر الزمن.

وقد اكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات وباتت حلم العديد من الدول في إدخالها كعمود في طريقة العمل بها، وذلك لامتيازها بالعديد من العوامل التي أعطتها حصة النجاح وخاصة نجاحها في النظام الجبائي.

وقد كان لهذا الأخير عدة أسباب ودوافع للجوئه إلى الرقمنة من أجل العديد من الأهداف، فرقمنة النظام الجبائي ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية للعائدات الإضافية بأقل جهد وفي وقت أقل ممكن.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: نشأة وماهية الرقمنة.
- المطلب الثاني: أهداف وعوامل نجاح رقمنة النظام الجبائي.
- المطلب الثالث: أسباب ودوافع رقمنة النظام الجبائي .

المطلب الأول: نشأة وماهية الرقمنة.

يعرف العالم تحولات اقتصادية كبيرة، فالعولمة والثورة التكنولوجية أحدثت انفتاحا واسعا للأسواق وسرعة في الأداء الاقتصادي، والتشابك بين الفاعلين الاقتصاديين ورقمنة الحياة العامة، الأمر الذي ساهم في نشأة الاقتصاد الرقمي من زمن إلى آخر ومن سنة إلى أخرى باعتباره فضاء متكامل ومتناسق.

وتطوير ماهية الرقمنة عبر الزمن، ومن هنا نتطرق إلى:

الفرع الأول: نشأة الرقمنة.

على الرغم من أنه قد يبدو تطورا حديثا، إلا أن اتجاه تحويل العمليات والوثائق التناظرية أو الفيزيائية مستمر منذ العقود، حيث:

• بدأت الرقمنة أساسا مع ظهور أجهزة الكمبيوتر في الخمسينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين حولت المسيرة الرقمنة بلا توقف كل شيء تقريبا إلى أجهزة كمبيوتر مناسبة لنظام التشغيل كما غيرت طريقة عملنا من حيث التواصل، التسوق والتعاملات البنكية، وحتى كيفية الاسترخاء والترفيه عن أنفسنا.

• في 1956 قدمت شركة IBM عالم الأعمال للأقراص المغناطيسية وبيانات الوصول العشوائي باستخدام 305 " RAMAC " و" RAMAC650 » (محاسبة ذاكرة الوصول العشوائي) والتي تم استخدامها لأول مرة في الخطوط الجوية المتحدة لنظام الحجز، حيث تضم كل واحدة منها 350 وحدة تخزين على القرص، والتي تزن طنا واحدا وتوفر سعة إجمالية قدرها 5 ميغا بايت أي ما يعادل تقريبا السيارة "ميسوبيشي مير" العمر وملف صورة عالية الدقة مقياس 3*4 بوصة.

• يدعى البيان الصحفي لشركة "IBM" الذي أعلن عن " REMAC" أن المعاملات التجارية ستتم معالجتها بالكامل فور حدوثها هذا ما يجسد قيمة الرقمنة، والتي كانت ولا تزال معالجة أسرع وأكثر كفاءة.

• في 1960 أطلقت شركة الخطوط الجوية الأمريكية نظام SABRE لحجز الرحلات كي لا يتفوق عليها منافسيها، والذي عالج 84000 مكالمة هاتفية في اليوم وخزن 807 ميغا بايت من الحجوزات، وجداول الرحلات، وجرد المقاعد.

• في 1962 بدأت المكتبات في استخدام تسجيلات الفهرسة المقروءة أليا (MARC)، حيث تم تنفيذ مشروع مارك التجريبي الأولي بواسطة مكتبة الكونجرس، والتي تضمن نقل بيانات الفهرسة حوالي 16000 عنوان إلى أشرطة مغناطيسية يمكن قراءتها أليا لتسهيل التوزيع.

• بحلول نهاية يونيو من عام 1968،تم توزيع حوالي 50000 سجل لاستخدامها في إنتاج كاتالوكات الكتب وبطاقات الفهرس وأدوات المكتبة الأخرى، بينما تم إدخال الآلات cash point (السلائف المبكرة لأجهزة " ATMS ") في لندن ما يقرب من عقد الزمان ،والذي سمح بتطوير التكنولوجيا الرقمية لبنوك الادخار السويدية بالبدء في اختبار النقطة النقدية الشبكية في عام 1968 للاتصال بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالبنك، والملفات الرقمية لتقديم تجربة المستخدم الأكثر اكتمالا، حيث يمكنهم الآن أيضا التحقق من أرصدة حساباتهم وسحب مبالغ مختلفة دون التفاعل مع صراف بشري.

• وفي 1971 وقبل فترة طويلة من تعميم أجهزة القراءة الالكترونية والكتب الالكترونية، تم الاطلاع على مشروع "جوتنبرج" بهدف جعل الأعمال الخالية من حقوق الطبع والنشر متاحة الكترونيا للجميع، وأدخل مؤسس مشروع نص إعلان استقلال الولايات المتحدة في حاسوب مركزي في جامعة "الينوي" مستهلا اتجاها لرقمنه المستندات الذي يستمر مع بعض التطورات الرئيسية حتى يومنا هذا.

• في 1979 أطلقت "Fedex" نظام العملاء والعمليات والخدمات عبر الأنترنت، وقامت "COSMOS" برقمنة إدارة الأشخاص والحزم والمركبات وسيناريوهات الطقس في الوقت الفعلي، مما يسمح بتحديثات غير مسبوقة في حالة التسليم.

• في 1984 لأول مرة، سأل مكتب الإحصاء الأمريكي المستجيبين عن استخدامهم لأجهزة الكمبيوتر الشخصي، بحلول عام 2016، أبلغ 89 بالمائة من الأسر الأمريكية تمتلك جهاز الكمبيوتر (بما في ذلك الهواتف الذكية)، وكان لدى 81 بالمئة اتصال انترنت واسع النطاق.

• في 1991 تم إطلاق أول شبكة خلوية 2G في فنلندا، باستخدام الإشارات الرقمية بدلا من الإرسال التناظري بين الهواتف المحمولة والأبراج الخلوية، وزادت شبكات 2G من سعة النظام وأدخلت خدمات بيانات ثورية ذلك الوقت من الرسائل النصية، والتي من شأنها أن تذهب لتصبح واحدة من أكثر أشكال الاتصال انتشارا في العقود القادمة.

• في 1994 ربما في أول معاملة تجارية الكترونية على الإطلاق تم طلب بيتزا بيروني كبيرة وفطر وبيتزا جبن إضافية عبر الانترنت من بيتزا هت.

• في 2003 للمرة الأولى تجاوزت المدفوعات الالكترونية النقد والشيكات كأسلوب الدفع المفضل للمستهلكين الأمريكيين، وقد تعزز ذلك من الشعبية المتزايدة لبطاقات الخصم كخيار للدفع.

• في 2004 أطلقت "Exela Technologies" الإصدار الأول من الماسحات الضوئية للشركات "Docu Scan" إلى خط "IntelliScan" للماسحات الضوئية، التي تتضمن تقنية التعرف الضوئي على الأحرف المدمجة وبرامج استخلاص البيانات الذكية، حيث يعد "IntelliScan " حاليا أحد أسرع منصات المسح في العالم.

• في 2012 بعد ما يقرب من 20 عاما من بيع البيتزا الكبيرة عبر الانترنت، تجاوزت مبيعات التجارة الالكترونية السنوية تريليون دولار في جميع أنحاء العالم لأول مرة.

• أما في 2014 فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت حول العالم 3 مليارات.

• وفي 2020 دخلت "Mastercard"و " Exela" في شراكة لإطلاق حل Request-To-Payوالذي أصبح الأول من نوعه في UK.PAY.حيث تتيح هذه التقنية قدرا أكبرا من الاتصالات والمرونة لكل من دافعي الفواتير والدافعين من خلال خدمة المراسلة الآمنة والموحدة.

• وفي الأخير، لقد كان التحول الرقمي أحد أكثر الاتجاهات واسعة النطاق ثباتا وملاحظة لتشكيل العصر الحديث، ولا يظهر أي علامات على التباطؤ، حيث جعلت التطورات الحديثة في " OCR "OCR و" IRC"وتكنولوجيا التعلم الآلي تحويل المستندات الورقية إلى الأصول الرقمية بالكامل أسرع وأسهل من أي وقت مضى وبدرجة متزايدة من الدقة، وتم تعيين تطوير خيارات المعاملات من نظير إلى نظير، كما يتم إحراز العديد من التطورات الأخرى التي ستستمر في توسيع قدراتنا الرقمية. (Matt, 2020).

لفرع الثاني: ماهية الرقمنة.

في السنوات القليلة الماضية أصبح مصطلح الرقمنة يستخدم في جميع أنحاء العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، لأن الدول المتقدمة تعتمد في كل تكنولوجياتها على الرقمنة، والدول النامية لا تريد أن تتأخر عن الركب، وهذا يأخذنا لنقطة مهمة وهي معرفة ماهية الرقمنة، حيث تذهب تلك الأخيرة إلى جملة من التعريفات ولكن كلها تنصب في سياق واحد، وهي كالتالي:

التعريف الأول: الرقمنة هي الترجمة العربية للكلمة الانجليزية " Digitizing" المأخوذة من كلمة "Digit": أي وحدة رقمية.(د.أحمد يس، 2013، صفحة 19).

التعريف الثاني: **وعرفت** الرقمنة" Digitization" عند "سشلومف" بأنها مصطلح المسح الضوئي "Scanning "، حيث الرقمنة لا تقتصر على المسح فقط بل تقوم بتحويل المواد التقليدية كالصور والكتب والتسجيلات الصوتية والفيديو وغيرها

إلى شكل مقروء بواسطة حاسب سواء تطلب ذلك التحويل استخدام الماسحات الضوئية أم لا(د.أحمد يس، 2013، صفحة 17).

التعريف الثالث: الرقمنة في الحسابات هي تحويل البيانات إلى الشكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

التعريف الرابع: الرقمنة في سياق الاتصالات بعيدة المدى تشير إلى تحويل الإشارات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي.(د.أحمد يس، 2013، صفحة 20) .

التعريف الخامس: والرقمنة هي تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية.

التعريف السادس: والرقمنة "حسب فتحي عبد الهادي(2010):" هي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي".

التعريف السابع: حسب المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف:" الرقمنة هي عملية تحويل المواد التناظرية إلى شكل إلكتروني رقمي".

التعريف الثامن: الرقمنة حسب زين عبد الهادي(9991):"بأنها عمليات التحويل التي تتم للوثائق من الأشكال التقليدية المطبوعة إلى الشكل الإلكتروني الرقمي بما فيها عمليات النشر الإلكتروني". (بن حميدة بن عبد الله العبوبي و بن عبد الله نويرة، 2020، صفحة 67) .

ومن نستنتج أن الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات إلى شكل أو تنسيق رقمي يتم تنظيم المعلومات في وحدات منفصلة من البيانات والتي يمكن معالجتها بشكل منفصل.

المطلب الثاني: أهداف وعوامل نجاح رقمنة النظام الجبائي.

تعمل رقمنة النظام الجبائي على التغيير الجذري للنظام بأكمله، وذلك لامتلاكها عدة مزايا وعوامل جعلها ناجحة السير، هذا ما جعلها تذهب إلى أهدافها سريعا وبأكثر كفاءة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى:

الفرع الأول: أهداف رقمنة النظام الجبائي.

أصبحت رقمنة النظام الجبائي مبادرة لها قيمة متزايدة مع مرور الوقت بالنسبة لمؤسساتها مع اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة وذلك لتركيزها على أهم نقاط الأهداف من أجل الوصول إلى الهدف العام ألا وهو إصلاح النظام الجبائي والتحصيل الضريبي، حيث تتمثل جملة الأهداف في:

أولا: التركيز على النتائج: ترتكز رقمنة النظام الجبائي الوطنية على البيانات وتحديد الالتزامات الضريبة مما سيؤدي إلى:

- التحصيل والمراقبة أكثر أمانا للإيرادات الضريبية.
- تجنب التراكم غير المنضبط لديون بعض دافعي الضرائب والتحقق من الأصول.

- التأكد من أن جميع دافعي الضرائب يدفعون ضرائب حقيقة وهذا يؤدي إلى التقليل من مخاطر التهرب الضريبي.
- تزايد جمع البيانات والمطابقة.
- السيطرة على التحصيل الفعال الالتزامات والوفاء في الوقت المناسب هذا ما سيؤدي إلى زيادة الإرادات والدفع إلى النمو. (Vukovicé, 2021, pp. 1-5).
- زيادة مستويات كفاءة عمليات التحصيل للضرائب غير المباشرة وذلك من خلال التحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة للشركات على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع المباشرة حيث تعتبر من التحديات الضرائب غير المباشرة بما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية والوصول إلى الامتثال. (د.بن غروق و مسقم، 2020، صفحة 2) .
- وسيلة ضرورية لتحديد وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية وسد تسرب الدخل للحصول على الحد الأقصى من الضرائب. (د.بن غروق و مسقم، 2020، صفحة 1) .
- تحسين خدمات دافعي الضرائب التي تؤدي إلى زيادة في توافر البيانات والتقدم في التحليلات.
- تقليص وإلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل الكتروني في متناول المستفيدين.

ثانيا: سهولة الاستعمال: تتسم رقمنة النظام الجبائي بالكثير من الصفات ومن بينها السهولة في الاستعمال بعد التدريب والمعرفة الكاملة في طريقة العمل بها، والتي ستساعد في:

- تبسيط تجربة دافع الضرائب في النظام الجبائي وتحسين الكفاءات.(OECD, 2018, p. 8)
- مساعدة الحكومات على الحصول على كم هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب. (د.بن غروق و مسقم، 2020، صفحة 2).

ثالثا: الإتاحة للجميع: يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية فقد يكون في وسع القطاع الجبائي إمداد أي فرع جبائي آخر بنسخة الكترونية من مصدر المعلومات عبر المنظومة الشبكات ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين جميع فروع القطاع الجبائي حتى يتمن المستفيد الضريبي من الاطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في فروع القطاع الجبائي.(sada almaktbat, 2012)

رابعا: تخفيض التكاليف: "يعني أن المنافسة والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الضريبية والاتصال الإداري الجبائي ينتج عنه التقليل من التكاليف الإدارية، لكل من إدارة الضرائب ودافعي الضرائب".

خامسا: التغير المستمر: هو مبدأ أساسي في النظام الجبائي المرقمن بحكم أنه يسعى لتحسين وإثراء ما هو موجود إضافة إلى رفع مستوى الأداء سواء الكلي أو الجزئي داخل المنظمات وذلك من خلال:

- جمع المزيد من الضرائب وفرضها بشكل أكثر كفاءة، وهذا ما يؤدي إلى الإصلاح الضريبي.

- دعما دفع ملفات الاستمارة الالكترونية الحكومية وذلك للمراقبة الالكترونية للإقرارات الضريبية المطلوبة (الفواتير، كشوف المرتبات وغيرها).
- تمكن الأدوات الرقمية لادارات الضريبية من أن تكون أكثر تنظيما وكفاءة سواء في مكافحة التجاوزات أو في تحسين جودة الإبلاغ الضريبي والتحصيل الضريبي.

سادسا: رفع مستوى الشفافية والمساواة: إن الرقمنة اليوم ساهمت وبشكل كبير في نشر الأمان بين كل المتعاملين في النظام الجبائي وكل أطرافه، وذلك بعد رفع مستوى الشفافية من خلال:

- التبادل المعزز للمعلومات بين الإدارات الضريبية وهذا ما سمي بالتبادل التلقائي للمعلومات للحساب المالي تحت معيار "الإبلاغ المشترك"، وكذلك من خلال:
- تقديم بيانات ومعلومات شديدة التنظيم التي تزيد بشكل كبير في رضا دافعي الضرائب والتحفيز على الامتثال الطوعي.
- توسيع عمليات التقليل من عبء الامتثال الضريبي للموظفين ذوي الرواتب والأجور وهذا من خلال تعزيز عمليات الامتثال الآلي، هذه نتيجة توافر البيانات بشكل متزايد عن مصادر الدخل.
- تحديد طرق لتسهيل فهم الالتزامات الضريبية والإبلاغ عنها، على سبيل المثال عن طريق استخدام التحليلات على مجموعة البيانات الكبيرة لتحديد مجالات عدم اليقين أو الأخطاء في إعداد التقارير، وكذلك لفهم أين يجب أن يكون التوجيه والتواصل الأكثر وضوحا لدافعي الضرائب، أوقد تحتاج إدارة الضرائب إلى إعادة التصميم. (OECD, 2018, pp. 1-7) .

سابعا: التبادل السريع للمعلومات الضريبية: وذلك بتوفر الاتصال الالكتروني الواحد والآمن بين إدارات الضرائب التي يمكنهم من خلالها بالتبادل الآمن للمعلومات الضريبية والتعاون الالكتروني مع الوكالات المساعدة أي إمكانية التشغيل البيني.

ثامنا: التحديث المستمر للتقنيات: والهدف منها تعزيز الهدف الاستراتيجي الأساسي لرقمنة النظام الجبائي في رفع مستويات الامتثال الطوعي من قبل دافعي الضرائب من خلال خطين رئيسيين للعمل: المكافحة الجذرية للاحتيال والتهرب الضريبي.

تاسعا: التقليل من التعقيدات والتبسيط: إن الإصلاحات الضريبية متى ارتبطت بالرقمنة يكون التبسيط فيها من جانبين: من ناحية التشريع، ومن ناحية أخرى الإجراءات التي تطورها الرقمنة من خلال وظائفها المختلفة أي أن يكون كلا من الجانبين مفهومة وسهلة التطبيق.

عاشرا: تخفيض تكلفة الوقت والانتقال: وهو التسهيل على جمهور دافعي الضرائب الانتقال إلى الإدارات الضريبية من أجل التصريحات لالتزاماتهم، والحصول على الترقيم الجبائي وذلك من خلال:

- التصريح الالكتروني: وهذا بتوفير للمكلفين بدفع الضرائب موقعا الكترونيا المسمى "بجبايتك، «هذا ما يعطي إمكانية التصريح بالتزاماتهم عن بعد وبأمان.

- تسهيل عملية الحصول على الترقيم الجبائي من خلال وضع موقع الكتروني، ويتم ذلك من خلال قيام المكلف بالضريبة بإرسال طلب الترقيم عبر البريد الإلكتروني لإدارة الضريبية. (د.بن غروق و مسقم، 2020، الصفحات 524-525).
- تقديم العديد من الإدارات الضريبية خيارات الخدمة الذاتية لدافعي الضرائب، من خلال إدخال تطبيقات الهاتف المحمول والويب (OECD, 2018, p. 7) .
- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري. (مهري، 2005-2006، صفحة 83).

إحدى عشر: جمع المعلومات الضريبية: المعلومات الضريبية هي المادة الخام للرقابة الجبائية، تعتمد فعالية أي مراقبة ضريبية وتحصيلها بشكل كبير على ضمان مجموعة بيانات موثوقة ولمحة عامة عن دافع الضرائب، فقد أحدث العصر الرقمي ثورة في عملية الجمع المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية، حيث سهل تطوير الخدمات الرقمية وتبادل المعلومات بين السلطات الضريبية.

ثاني عشر: محاربة الغش والتهرب الضريبي: "يشير التهرب الضريبي إلى استخدام وسائل غير مشروعة من قبل دافع الضرائب لتقليل المبالغ المستحقة من الضرائب أو الهروب منها تمامًا. في بادئ الأمر، قد تعمل البيانات الضخمة والتحليلات «مقترنة بالذكاء الاصطناعي، «بشكل أفضل لمساعدة المنظمين على تحسين الامتثال الضريبي بشكل كبير على سبيل المثال: "من خلال تحليل البيانات التاريخية حول رد فعل دافعي الضرائب عند استلام الإشعارات، كما يمكن للمرء توقع خطواتهم التالية، وبالتالي القضاء على إمكانية الاحتيال قبل حدوث وتحليلا لاتجاهات، والإبلاغ عن مشكلات التدقيق المحتملة، وتحديد الحالات عالية المخاطر لإجراء مزيد من التحقيق". بعد ذلك، يسمح التدقيق المتقاطع لمجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة بالحصول على رؤية متكاملة لدافعي الضرائب والإقرارات الضريبية واستخدام الموارد بالطريقة المثلى، وهو ما يجعل من الممكن التعامل مع التجاوزات الضريبية. وبالمثل ينسهم استخدام التنقيب عن البيانات بشكل كبير في اكتشاف حالات الاحتيال. وفقًا للدراسة التي أجراها Pérez Lopez.فبإسبانيا،" أتاح استخدام تطبيق نماذج الشبكة العصبية من تجزئة دافعي الضرائب وكذلك حساب الاحتمال المتعلق بميل دافع الضرائب لمحاولة التهرب من الضرائب. وأظهرت النتائج أن النموذج المختار بلغ معدل كفاءة 84٪". (بن حميدة بن عبد الله العبوبي و بن عبد الله نويرة، 2020، الصفحات 79-80)

ثالث عشر: صيانة الأرشفة الجبائية: حيث يتم ذلك عن طريق حفظ جميع مصادر المعلومات الأصلية والنادرة والقيمة، من التلف لغايات أرشيفية ولتعميم الحفاظ عليها أو زيادة عدد النسخ البديلة في شكل الكتروني في تناول المستفيدين. (بنت دخيل الله الخثعمي، 2010، صفحة 7).

رابع عشر: سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع حيث أنه عندما تتحول مواد المعلومات الضريبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

خامس عشر: إتاحة المعلومات بشكل دائم: توفر تقنية الرقمنة استجواب المعلومات في أي وقت وأي مكان.

سادس عشر: المساحات التخزينية: لقد وفرت السعات التخزينية الكبيرة للحاسبات الماكروية وبالجودة العالية، حيث تسمح كل منها الاحتفاظ بعدد المنتهي من البيانات والمعلومات ويكون هذا الاحتفاظ عالي الكفاءة والجودة.

سابع عشر: زيادة المداخل بجهد أقل: فعملية الرقمنة تساهم بشكل جيد في مضاعفة المداخل من الرقابة الجبائية الرقمية عالية الدقة إلى حتى التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي، وتنويع طرق الوصول إلى الأهداف، أو المعلومة الضريبية

دون أن نضاعف الجهد، كما هو في بيئة النظام الجبائي الضريبي التقليدي، حيث تكون المعادلة طردية بين الجهد المبذول والمردود المحصل، لذلك فرقمنة النظام الجبائي تنفي هذه المعادلة حيث بجهد أقل يمكن مضاعفة المردود مئات المرات.

- القضاء على الروتين الحكومي وتعقيد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الالكترونية فضلا عن القضاء على مشاكل التكدس وصعوبة الاسترجاع. (خالد، 2019)

الفرع الثاني: عوامل نجاح رقمنة النظام الجبائي.

أصبح العالم اليوم رقميًا، وصارت الرقمنة كلمة طنانة لا تزال تتردد وبكثافة في الساحات المختلفة، وهو الأمر الذي يعني أننا خطونا خطوة جديدة إلى الأمام، وأننا إزاء نموذج مختلف وجديد تمامًا يتم صياغته في الوقت الراهن، وبالحديث عن مميزات للتحول الرقمي سيكون من الممكن القول إن هذا التحول وتلك الرقمية لو لم تكن ضرورة فإنها مفيدة، لما تنطوي عليه من فوائد وما تقدمه من مزايا.

وقبل أن نتوجه رأسًا إلى تلك المميزات للتحول الرقمي يجمل بنا الإشارة، ولو على نحو سريع، إلى أن تكيف النظام الجبائي ولا جمهوره مع هذه النقلة الرقمية الجديدة، والتوجه إلى رقمنة وأتمته الأعمال هو واجب الوقت الآن؛ خاصة أن لن يكون هناك مكان في المستقبل لمن لم يزل يعمل وفقًا للأطر التقليدية النماذج ولأنساق القديمة.

وبطبيعة الحال، لن تكون عملية التكيف هذه سهلة ولا ميسورة، وإنما، وطالما أن المزايا التي يمكن جنيها كثيرة وعظيمة، فإن التحديات نفسها ستكون كبيرة هي الأخرى، لكن وعلى أي حال، سنضرب عن كل مميزات للتحول الرقمي، وذلك على النحو التالي: (علواني، 2020)

- الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
- الاقتسام: من خلال الشبكات وخصوصا شبكات الانترنت سمحت للرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت أي إمكانية اطلاع العديد المستفيدين على نفس الوثيقة في أن واحد.
- توسيع رقعة المستفيدين من الجمهور الضرائبي بتوفير العدد الكافي من الخدمات الرقمية وتوسيع مجالات التخصصات.
- تحسين قراءة بعض الوثائق التي تحتوي على تفاصيل دقيقة يصعب الاطلاع عليها بالعين المجردة.
- تمكن من تحقيق نسخ للصور المحصلة بأعداد غير منتهية وعلى حوامل متنوعة وهذا دون فقدان أي شيء من نوعية الصورة المرقمنة.
- إحداث ترميمات أو تصحيحات على الوثائق المتدهورة أو القديمة بهدف تحسين قراءتها.
- تسهيل عملية البحث عن كافة المعلومات التي يحتاجها المستفيد والموظف في القطاع الجبائي.

- إمكانية الاطلاع عن بعد عن كل ما يحتاجه المستفيد وذلك بواسطة كل المواقع الجبائية التي وفرتها رقمنة النظام الجبائي، والتي تعمل دائما على تحديثها وتسهيلها أكثر وجعلها أكثر كفاءة.
- دوام المعلومات: الوثائق المرقمنة لا تتدهور ولا تفقد صلاحيتها مع مرور الزمن حيث ينبغي فقط تحويلها على حوامل جديدة موازاة مع التطور التكنولوجي وعلى فترات زمنية. (محاضرة رقم 04، صفحة 2)

المطلب الثالث: أسباب ودوافع رقمنة النظام الجبائي:

إن التحول إلى النظام الرقمي الجبائي ليس دربا من دروب الرفاهية، إنما هو حتمية تفرضها التغيرات العالمية ولقد كانت جملة التغييرات والتطورات التي شهده العالم على جميع الجوانب وبما فيها الجانب التكنولوجي، وهو سببا كافيا لفرض التحول نحو الرقمنة، وذلك انطلاقا من جملة أسباب وتداعيات التي ساهمت وبشكل كبير فيتبني التحول الرقمي في معظم الإدارات الربحية والخدماتية على حد السواء، وذلك كله للوصول إلى تحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وزيادة فعالية هذه الخدمات وكفاءتها.

وما يجدر الإشارة إليه أن التحول الرقمي هو دمج تكنولوجيا الرقمية في النظام الجبائي، مما أدى إلى التغييرات الجوهرية في كيفية عمل القطاع الجبائي، وكيفية تقديم القيمة للعملاء وأبعد من ذلك، انه تغيير ثقافي يتطلب من النظام الجبائي أن نتحدى الوضع الراهن، وتجربته في الكثير من الأحيان، وتتقبل الفشل بأريحية. فالتحول الرقمي أمر حتمي للقطاع الجبائي من أجل الدوافع التالية:

- الرغبة في التحول من الشكل التقليدي في القطاع الضريبي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة.
- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، هذا ما يستلزم مواكبته من أجل العدل التقدمي.
- تزايد الضغط والمطالب الشعبية على الإدارات وكذا الحكومات، لذلك الرقمنة تعد الحل الوحيد الآني في تنظيم المنظومة الضريبية.
- الرغبة في تحقيق مبدأ الشفافية من خلال التقليل من مظاهر الفساد والمحسوبية وتدعيم ثقة المواطن بالإدارة بشكل خاص والنظام الجبائي بشكل عام.
- زيادة مساهمة المواطنين من خلال إعطائهم الشعور بالمشاركة في اتخاذ القرار.
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية مع وجوب تقديم خدمات جديدة ومتطورة.
- لاعتبارها المنفذ الآمن للإحصاء الجبائي.
- الرغبة في عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين الأداء الهيئات، الذي عن طريقها يمكن تسهيل العمل الجبائي.
- الرغبة في تطوير التجارة في النظام الجبائي والمبادلات الخارجية.
- وجوب مواجهة الزيادة في العجز المالي من خلال مصادر جديد، في البحث عن عائدات جديدة ومرتفعة وهذا من خلال اعتماد الإدارات الضريبية على طرق رقمية جديدة لجمع البيانات والمعلومات الرغبة.

- الحاجة المستمرة في إصلاح السياسة الضريبية ومعدلات الضرائب أي إصلاح النظام الجبائي وهذا من أجل التطور العام.
- التراكم غير المنضبط لديون بعض دافعي الضرائب.
- الوقوع في فجوة تكلفة الإيرادات المفقودة وتكاليف الأخرى. بما في ذلك تكاليف التشويهية للنظام الجبائي والادارة الضريبية والنظر إليها نظرة إدارة احتيال.(EVerhazren, 2018, p. 08) .
- عدم تناسق المعلومات زاد من صعوبة تحديد دخل الأفراد وأصولهم هذا ما يؤدي بالكثير في الدخول في التلاعبات وذهاب نيتهم في التهرب الضريبي الكلي كان أم الجزئي.
- كثرة الشكاية بالنسبة للتحصيل الجبائي، الأمر الذي غدي الارتياب وعدم الشفافية وهذا ما سيؤدي إلى فقدان النظام الجبائي قيمته بفقدان سيطرته على شفافيته.
- غياب التنسيق الإلكتروني والتفاعلي بين جميع الإدارات الضريبية الذي أدى إلى التهرب من دفع الإتاوات والرسوم.
- غياب الإحصاء للوعاء الضريبي الصحيح، لوجود عدم رغبة في دفع الضرائب بسبب بيروقراطية قاتلة على مستوى هذه الضرائب، لذلك استوجب القضاء عليها وعلى كل التلاعبات الإداري .(كلواز، 2021)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي.

تعتبر كلمة التهرب الضريبي واسعة المعنى، وتشمل العديد من الممارسات حيث أنها أهم انشغالات المشرع، إذ أنها تقلص من أهمية النظام الضريبي وتهدد وجوده، تخلق صعوبات كثيرة في تسطير سياسة الإنفاق العام، ولتضييق الخناق على هذه الظاهرة تسعى الدول لمكافحتها بتجنيد كل طاقاتها وإمكانياتها المادية والبشرية وإدراك الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، لذلك سنتناول في هذا المبحث التعرف على ظاهرة التهرب الضريبي من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي.
- المطلب الثاني: أسباب وأثار التهرب الضريبي.
- المطلب الثالث: أشكال التهرب الضريبي.

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي.

لقد تعددت التعاريف حول التهرب الضريبي إذ إن التشريعات الضريبية لا تستعمل لفظة واحدة تشير إلى هذه الظاهرة حيث تعددت الألفاظ منها (التخلص، التملص، الإفلات) إلا أن جميعها مرتبطة بمفهوم واحد، حيث نذكر البعض منها:

التعريف الأول: "يقصد بالتهرب الضريبي _تخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجبة عليه كليا أو جزئيا". (طاقة و العزاوي، 2010، صفحة 118)

التعريف الثاني: سعي الملتزم بدفع الضريبة الى التخلص منها دون ارتكاب أية مخالفة لقانون الضرائب. (د زغدود، 2005، صفحة 210)

التعريف الثالث: "يتجسد بمحاولات المكلف الخاضع للضريبة أن يفلت من دفع الضريبة التي تترتب عليه قانونيا سواء بالاستفادة من ثغرات قوانين فرض الضريبة، أو بالتلاعب في المصطلحات القانونية دون خرقها. كاستخدام أسعار التحويل أو الاعتماد على مفهوم المنشأة الثابتة بقصد التخلص من الأعباء الضريبية". (د.العكام، 2018، صفحة 211)

التعريف الرابع: "شكل من أشكال التحايل المتعمد للتخلص من الضريبة، والتي عادة ما يعاقب عليه جنائيا، ويتم عن طريق الإدلاء ببيانات كاذبة أو وثائق مزورة وتنتج عمدا". (عاكوم، 2019، صفحة 33)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

التهرب الضريبي هو: السلوك الذي يقوم به المكلف بالضريبة، من أجل التخلص الكلي أو الجزئي من دفع الضريبة المستحقة عليه، مستخدما بذلك طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة، يؤدي في النهاية إلى حرمان الخزينة العمومية من إيراداتها.

المطلب الثاني: أسباب وأثار التهرب الضريبي.

الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي.

يرجع الانتشار الواسع والرهيب إلى التهرب الضريبي إلى تعدد الأسباب المؤدية إلى ذلك، ومن جملة هذه الأسباب نذكر مايلي:

أولا: الأسباب المتعلقة بالمكلف: في أغلب الأحيان ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في:

- يرجع إلى ضعف المستوى الخلقي المكلفين على التهرب من أداء واجبهم الضريبي لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.
- يعتقد المتهرب أن الدولة عبارة على شخص معنوي وبفعلته هذه يعتبر سارق شريف لا يلحق الضرر بالآخرين.
- الظن أن الضريبة هي اقتطاع مالي دون مقابل.
- سوء تخصيص النفقات العمومية، شعور المكلف بتبذير أمواله في وجهات لا تعود عليهم بالمنفعة العامة.
- اعتقاد أن الضريبة ليست شرعية امن الناحية الدينية عكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
- الوضعية المالية المتدهورة للمكلف التي تجعله يميل نحو التهرب الضريبي كحل لتعويض خسائره وتحسين وضعه المالي.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالنظام الجبائي: هناك بعض العناصر الموجودة في النظام الضريبي تؤدي إلى ظهور التهرب الضريبي، من بين هذه العناصر نذكر مايلي:

- ثقل عبء الضريبة: في حالة زيادة حجم العبء الضريبي عن حجمه المتوقع به من المكلف واستعداده النفسي لتحمله يؤدي به ذلك إلى اللجوء إلى التهرب الضريبي.
- عدم استقرار التشريع الضريبي: تؤدي التغيرات الدائمة والغير مستقرة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة ميله إلى التهرب الضريبي.
- ضعف الرقابة الضريبية: شعور المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها، يزيد من تهربه.

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية: عندما تكون الظروف التي يمر بها المكلف جيدة، حيث تنتعش الأسواق ويزداد الدخل عنده ينخفض نسبيا حجم التهرب الضريبي مقارنة بظروف الركود الاقتصادي وصعوبة توفير متطلبات المعيشة اليومية من قبل المكلفين، فيلجئون إلى التهرب من الضرائب باستعمال الثغرات القانونية للتخفيف من أعباءها، كما تظهر هذه الأسباب على وضعيتين:

- الوضعية الاقتصادية للمكلف: يلجأ المكلف إلى التهرب من دفع الضريبة في فترات الأزمات وذلك ناتج للنقص الذي يحدث في المداخيل، وفي حالة الرخاء يدفع المكلف بالضريبة كل ما هو عليه.
- الوضعية الاقتصادية العامة: ترتفع مداخيل الأفراد في فترات الانتعاش الاقتصادي وترتفع بذلك قدرتها الشرائية فيتحمل بذلك المستهلك النهائي الضرائب التي يجمعها منهم المكلف ويسددها إلى الخزينة العمومية مما يؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي. (سعيدي، 2015، الصفحات 38-40)

رابعا: الأسباب التشريعية: ان احتمالات التهرب الضريبي زاد منها التعقيد في القواعد التشريعية للنظام الجبائي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات، ومن هنا يمكن حصر أهم الأسباب التشريعية في عيوب التشريع الضريبي في النقاط التالية:

- نظام جبائي معقد وعدم وضوح صياغته وهذا لتعقد التشريع الضريبي ووجود بعض الثغرات يؤدي إلى خلق مشاكل الإدارة المالية وتزايد التهرب.
- نظام جبائي غير مرن أي أنه غير مرتبط بالتنمية وطبيعة تطور الأنشطة الاقتصادية لذلك يجب تتبع أساليب عمل مرنة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية العامة.
- تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضريبة وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة.
- عدم استمرار التشريعات راجع إلى التغيرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما يصعب على المكلفين من جهة مسايرة التغيرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها، ومن جهة أخرى تؤدي إلى خلق حالة حساسية من الضريبة، تدفع بهم إلى رفض كل مشروع لإصلاح الضريبي وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.
- دائما ما يكون ارتفاع نسبة الضريبة وزيادة عبئها، يؤدي إلى حدوث ضغط جبائي.

خامسا: الأسباب السياسية: انعدام الاستقرار السياسي داخل الدولة عادة ما يكون سببا لشيوع التهرب الضريبي لأنه يولد الإحساس لدى الإفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها وبالتالي:

- عدم قدرت الدولة على المطالبة بأداء التزاماتهم الضريبية حيث تبين أن التهرب يرتفع كلما ساد المجتمع حالة من السخط العام على الضرائب.
- زيادة الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة.
- عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي أو في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة والقطاع العام، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من صفوة المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب، وكذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية لا يكون هنالك لزوم لها. (بوعكاز، 2015، صفحة 34;29)

سادسا: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية وكذلك إلى نقص الأيادي العاملة الفنية، وذلك ناتج عن ضعف الأجور الوظيفية العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين إطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلقي لموظفي الإدارة الضريبية، التي تمثل الرشوة بحيث أنها تعتبر اخطر من ضعف الكفاءة وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي، ولازالت الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من قلة الأداء الضريبي، وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية ومن أسباب ذلك مايلي:

- نقص المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية مثل روح التسويق، العلاقات العامة، التسيير بالأهداف....

- نقص الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الضريبي بغية نشر الوعي الضريبي لتفادي عدم التحضر الجبائي للمكلفين، وذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة.
- ضعف التكوين في المجال الضريبي، والاعتماد التام على مضمون النظام الضريبي الفرنسي دون سواه الذي لا يتماشى في أغلب الأحيان مع الواقع.
- لم تستطع الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقاتها مع المؤسسات، حيث لازالت ترى في كل مؤسسة خاصة إن لم تكن عمومية محتالا ضريبيا محتملا، ومن هنا تكون العلاقة تصادمية ومبنية على الشك وعد الثقة.

سابعا: الأسباب المتعلقة بالتجارة والمعاملات الإلكترونية: يتطور حجم تطور التجارة الإلكترونية بصرورة سريعة تفوق توقعات جميع الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والتحاليل وإعداد التنبؤات الأمر الذي أدى إلى حدوث تفاوت كبير بين الأرقام الصادرة من مؤسسات مختلفة عن نفس الفترة الزمنية ولنفس المنطقة الموضوعة تحت الدراسة.

الأدهى من ذلك اليوم تصدر عدة مراجعات للتنبؤات بصورة دورية ويحدث تفاوت كبير من إصدار لأخر ولقد أدى التضارب في الأرقام بين الشركات المتخصصة إلى عدم الاتفاق على رقم محدد للتجارة الإلكترونية، فحسب المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية الفرنسي بلغ حجم مبيعات الشركات الفرنسية عبر شبكة الانترنت سنة 2012 مبلغ 53 مليار أورو ومن أهم مشاكل التي أصبحت تقف عائقا أمام فرض الضرائب والرسوم على عمليات وصفقات التجارة الالكترونية مايلي:

- تنوع مجالات الأنشطة التي عبر شبكة المعلومات الدولية والتي تخضع لمفهوم التجارة الإلكترونية الشامل كالتعاملات المالية والمضاربة على الأسهم وما إلى ذلك من أنشطة مالية.
- عدم القدرة على المتابعة الدقيقة والتحكم في حجم المعاملات التي تتم عبر شبكة الأنترنت.
- الحرص على عدم فرض عوائق لتجارة الإلكترونية والتشديد على حريتها.
- سهولة التهرب في عوائد التجارة الالكترونية راجع لأنها غير منظورة.
- عدم تطوير الإدارات وتلائمها مع التجارة الإلكترونية.
- انعدام الدقة والوضوح في تعريف التجارة الإلكترونية.
- القصور الحادث في مجال التعاون الدولي الضريبي.
- عدم ويود مستندات يمكن متابعتها ضريبيا.

ثامنا: الأسباب المتعلقة بظاهرة الرشوة والفساد الإداري: انتشار ظاهرة الرشوة والفساد الإداري بين أعوان الإدارة الضريبية له تأثير كبير على التهرب الضريبي، حيث أن بعرض أعوان المصالح الضريبية لا يتورعون في استلام الهدايا والهبات من المكلفين، والتي هي في الحقيقة رشاوي، وهذه الظواهر المرضية مسيطرة على الإدارة الضريبية بسب نقص المراقبة الحكومية وقلة الأجهزة المخصصة لمحاربتها، وهذه الظاهرة ليست نابجة فقط عن غياب رقابة الدولة وغياب الصرامة في معاقبة الموظفين، بل قد تنتج من التنظيم السياسي للمجتمع نفسه وكذلك من ضعف المرتبات الممنوحة للموظفين.

تاسعا: الأسباب المتعلقة بالتهريب وغسيل الأموال: يقصد بالتهريب مجموعة العمليات العابرة للحدود والتي لا تمر عبر المناطق الخاصة للمراقبة على طول الحدود البرية والبحرية، وتشمل هذه العمليات كل حركات ونقل كل المنتجات والأشياء التجارية أو غير التجارية وبصفة عامة جميع الأشياء القابلة للتداول والتملك إضافة إلى ذلك كل حيوان أو آلة أو مركبة أو أي وسيلة نقل أخرى استعملت بأي صفة لنقل البضائع وبالتالي فقيمة البضائع المهربة تقع خارج نطاق تطبيق النظام الضريبي، وهو ما يزيد من التهرب الضريبي، يقصد بغسيل الأموال العلمية المهربة التي ترتكز على إعطاء وجود قانوني للأموال التي يكون أصلها تدليسي أو غير مشروع (غير قانوني)، تسمح عملية غسيل الأموال للمكلف بتغيير الإقامة الضريبية وتحويل أمواله وثرواته إلى مناطق الجنات الضريبية حيث يبقى النظام الضريبي، عاجزا عن مراقبة هذه الأموال ذات المصادر غير القانونية.

عاشرا: الأسباب المتعلقة بانتشار الاقتصاد الموازي: الاقتصاد الموازي هو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولكن لا يتم حصرها بشكل رسمي ولا تعلم الحكومات عن قيمتها الفعلية وبالتالي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لأي نظام ضريبي، بالتالي فاتساع الاقتصاد الموازي يكون سببا في زيادة حجم التهرب الضريبي. (عوادي، رحال، و عيدة، 2019، الصفحات 73-74)

الفرع الثاني: آثار التهرب الضريبي

يترتب على التهرب الضريبي آثار سلبية وضارة بالخزينة العامة وعلى كل المستويات وفي كل الميادين، تشمل جوانب مختلفة حيث نذكر الأهم منها:

أولا: الآثار المالية: تتمثل النتائج المالية للتهرب الضريبي في الخسائر الكبيرة التي تلحق بخزينة الدولة التي تكمن في الأموال الطائلة التي تضيع منها وتكدس من طرف المكلفين المتملصين من دفع الضرائب، كما أنه يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وحتما سيخفض ذلك من مستوى الدخل الفردي. بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الضريبي ينتج عليه انخفاض في قيمة العملة الوطنية، ويرجع ذلك لعملية اكتناز الأموال غير المصرح بها، والتي تسبب بدورها في وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية.

ثانيا: الآثار الاقتصادية: من الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي هو حدوث اعوجاج بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تتمثل فيما يلي:

أ. **ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها:** تؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية، حيث تقوم الدولة باللجوء إلى رفع معدلات الضرائب من أجل تغطية النقص في الإيرادات وبالزيادة في عدد الضرائب وكذلك برفع معدلاتها، فإن التهرب الضريبي سيكون المتسبب في تحويل الضغط الضريبي ووقوعه على المكلفين الذين يؤدون واجباتهم الضريبية، وبذلك تغيب العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

ب. إعاقة المنافسة الاقتصادية: إن المؤسسة التي تقوم بالتخلص من دفع الضرائب تحقق أرباحا وتكون وضعيتها المالية أحسن من المؤسسة التي تدفع الضرائب بصفة منتظمة. حيث في أغلب الأحيان تكون المؤسسات الأقل إنتاجية هي التي تقوم بعملية التهرب من دفع الضرائب حيث لا تحاول تحسين الإنتاجية، أو تحقيق التقدم الاقتصادي لتحقيق أرباح أكبر، وانما تتوجه

إلى التهرب الضريبي للحصول على موارد التمويل وبذلك تبيع منتوجاتها بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار المعمول بها في السوق وذلك للحاق بالمستوى العالي الذي تتميز به نظيرتها، أي المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تحسين وضعيتها الاقتصادية والمالية عن طريق الزيادة في الإنتاجية أو تحسين مستوى الإنتاج. (بوزيدة، 2007، صفحة 52;50)

ج. إعاقة التقدم الاقتصادي: يساهم التهرب الضريبي في تأخير النمو الاِقتصادي حيث أن هذه الظاهرة تثبت الجهود التي تسعى إلى رفع الإنتاجية، فالمستثمر الذي يطمح إلى زيادة مداخيله عن طريق وضع إجراءات تنظيمية لعملية الإنتاج وعملية التسيير بهدف خفض التكاليف فإنه لا يتردد في ممارسة التهرب الضريبي من أجل الوصول إلى مبتغاه.

د. إعادة توجيه النشاط الاقتصادي: إن التهرب الضريبي يسهم في إعادة توجبه الأنشطة الاقتصادية، حيث يصبح الشغل الشاغل للمكلفين هو توجبه نشاطاتهم الاقتصادية حسب الاعتبارات الجبائية وليس للاعتبارات الاقتصادية، فالأنشطة الاقتصادية توجه عامة نحو القطاعات الأكثر حساسية للتهرب الضريبي، دون أن تتوجه إلى النشاطات التي تخلق الثروات، مثال على ذلك اطارات المؤسسات يتوجهون إلى التخلي عن صفة الأجراء لأن الأجر الذي يتقاضونه خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي، وبالتالي يتم إنشاء مؤسسات أخرى مستقلة تستفيد من إمكانية تكوين احتياطات معفية من الضرائب وإنتهاز فرص التهرب الضريبي التي تتأتى لهم والتصريح بأنفسهم بالعناصر المحددة لدخلهم الخاص.

هـ. ندرة الأموال: يخلق التهرب الضريبي ندرة في رؤوس الأموال، لأن المكلف عند إخفاء الأرباح عن الضريبة بعمل بكل حذر على إخفاء رؤوس الأموال التي يكتسبها عن مراقبة الإدارة الجبائية، حيث أن العمل على عدم إنفاقها بغية عدم الاِنكشاف، فالمتملص يعمل على الاِكتناز عن طريق حفظ أمواله خارج السوق المالي، وبالتالي ستكون هناك ندرة في السيولة النقدية على مستوى الاِقتصاد الوطني ككل، بالإضافة إلى أن التسديد عن طريق النقود السائلة بكون دائما مفضلا على النقود الاعتبارية، لأن المبادلات البنكية سهلة المراقبة من قبل الإدارة الجبائية بِاستعمال الصلاحيات القانونية وبوجه الخصوص حق الاطلاع لدى المؤسسات البنك. (سعيدي، 2015، صفحة 41)

ثالثا: الآثار الاجتماعية: يأدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، بحيث يقوم بتحمل البعض الضريبة بكاملها ببنما بتهرب منها آخرون. حيث أصبح التهرب من دفع الضرائب بشكل مصدرا من مصادر الظلم الاجتماعي، لأنه عند إدراك الدولة لحجم الإيرادات الضائعة جراء التهرب الضريبي، تكون الدولة مجبرة على الرفع من قيمة الضرائب أو إضافة ضرائب جديدة، وبالتالي زيادة الأعباء الضريبة على المكلف الصافي الذي لا يتهرب، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. كما قد تكون الضريبة عامل إفساد أخلاقي وهذا بالبحث عن جميع الوسائل للتهرب مندفع الضريبة. (دوداح، 2015، صفحة 64)

رابعا: الأثار على فعالية النظام الجبائي: يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية هذا النظام، فإن انتشار هذه الظاهرة دليل على عدم فعالية النظام الضريبي، في هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويبتعد على التكافل الاجتماعي،

كما يقلص الإرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الضريبي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية المالية، الاقتصادية والاجتماعية، كما يقلص من أهمية الضريبة. (غزة، 2016، صفحة 25)

المطلب الثالث: أشكال التهرب الضريبي ومناهج قياسه.

إن التهرب الضريبي كما سلف وذكرنا هو وسيلة يلجأ إليها المكلف بالضريبة من أجل التخلص من دفع الضريبة الملقاة على عاتقه. فتختلف أشكاله وطرق قياسه حيث سنتطرق إلى ذكر بعضها كالتالي:

الفرع الأول: أشكال التهرب الضريبي.

أولا: وفقا للمشروعية: ينقسم إلى:

أ. **التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي):** هو عملية تخلص مشروعة للمكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في النصوص التشريعية، الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية حيث قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق بعض من الغايات الاقتصادية والاجتماعية كأن تفرض ضريبة دخل على جميع الأرباح الصناعية والتجارية ثم تستثنى منها أرباح بعض المؤسسات الصناعية ضمن شروط معينة تشجيعا لإنشاء هذه المؤسسات) والمنصوص عنها في القانون تجنبا لأداء ضريبة الإنتاج أو التهرب من ضريبة الشركات ذلك عن طريق توزيع هذه الأخيرة على شكل هبات للذين تربطهم بصاحب الشركة قرابة من الدرجة الأولى وهو على قيد الحياة حتى لا تخضع بعد وفاته تلك الأموال لضريبة الشركات. ومن نماذج هذا النوع من التهرب الضريبي مايلي:

- تجزئة الشركة الأم إلى شركات صغيرة مستقلة وهميا.
- إعطاء بعض الأنشطة صفة غير تجارية.
- إعادة الاستثمار لأرباح غير موزعة مستفيدا من تخفيضات عليها، دون القيام فعلا بالإعادة.
- زيادة النفقات عن طريق تضخيمها فقط.
- تواطؤ المشرع مع بعض الشركات بإعفاءات ضريبية.
- تهرب ضريبي ناتج عن تغيير سلوك المكلف ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع لضريبة مرتفعة واللجوء إلى نشاط خاضع لضريبة أقل. (قصاص، 2017، صفحة 282)

ب. **التهرب الضريبي الغير مشروع (الغش الضريبي):** هو تهرب مقصود من طرف المكلفين ويحدث ذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب، أو إعداد سجلات وقيود مزيفة، أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها. ومن بين مجموعة من نماذج التهرب الغير مشروع نذكر مايلي:

- تزوير الوثائق حيث يتم إعداد سجلات وقيود مزيفة لا أساس لها من الصحة.
- التهرب على الحدود تجنبا للحواجز الجمركية.
- استعمال النفوذ والمحاباة واستغلال المناصب.

- عدم تقديم المكلف تصريحا ضريبيا عن النشاط الخاضع للضريبة.
- عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف عندما يهرب المكلف خارج البلاد. (قرموش، 2014، صفحة 29)

ثانيا: وفقا لحجمه: ينقسم إلى:

أ. **التهرب الضريبي الكلي:** فالتهرب يكوف كليا إذا استطاع الممول الإفلات من سداد الضريبة المستحقة عليه وذلك باستعماله إحدى الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في القانون كأن يخفي نشاطه كليا عن مصلحة الضرائب، ويمتنع عن التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات.

ب. **التهرب الضريبي الجزئي:** ويكون التهرب جزئيا إذا استطاع الممول الإفلات من سداد جزء من الضريبة المستحقة عليه باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في القانون وذلك كأن يقدم إقرارات ضريبية مخالفة لحجم ارادته وأرباحه الحقيقية وبأقل من الحقيقية، أو يضمن إقراراته الضريبية المقدمة لمصلحة الضرائب على المبيعات حجم مبيعات أقل من حجم مبيعاته الحقيقية. (غزة، 2016، صفحة 18)

ثالثا: وفقا لمكان وقوعه: ينقسم إلى:

أ. **التهرب الضريبي الداخلي:**

وهو الذي يجري داخل حدود الإقليم الوطني، أين تكون عقود المهربين محدودة بهذا الإقليم، حيث أن المكلف بالضريبة يجد نفسه دائما في مواجهة أعوان ومسؤولين الضرائب التابعة لبلده ويأخذ شكلين:

- استغلال الثغرات الموجودة في النظام الضريبي: يقوم المكلف بالضريبة بمحاولة البحث في الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي التهرب من دفع الضريبة دون أن تخالف القانون وهذا دون معاقبته وهذا ما سماه علماء المالية بالتهرب الضريبي المشروع.
- الامتناع: يقوم المكلف بالامتناع من دفع الضريبة حيث لا يقوم بتقديم التصريحات لمصالح الإدارة الجبائية أو بالامتناع على التصريح بمزاولة النشاط أي نشاط بدون سجل تجاري تفاديا لدفع الضريبة حيث لا يمكن للمكلف الامتناع عن دفع الضريبة التي تكون في أسعار السلع والخدمات. (د. لدرم، صفحة 76)

ب. التهرب الضريبي الدولي: هو التهرب الحاصل خارج حدود الدولة الواحدة وذلك نتيجة استفادة المكلف من مبدأ السيادة الضريبية للدولة، وقيامه باستغلال ارتباطه بعلاقة تبعية تربطه بعدة دول سواء لحمله جنسية إحداها أو بعضها، أو إقامته على أراضيها، أو ممارسة نشاط اقتصادي فبها ويكون ذلك بهدف التخلص من الالتزامات الضريبية، ويعتبر هذا من أخطر أنواع التهرب. (بلواضح، 2015، صفحة 110)

الشكل رقم 01: أشكال التهرب الضريبي

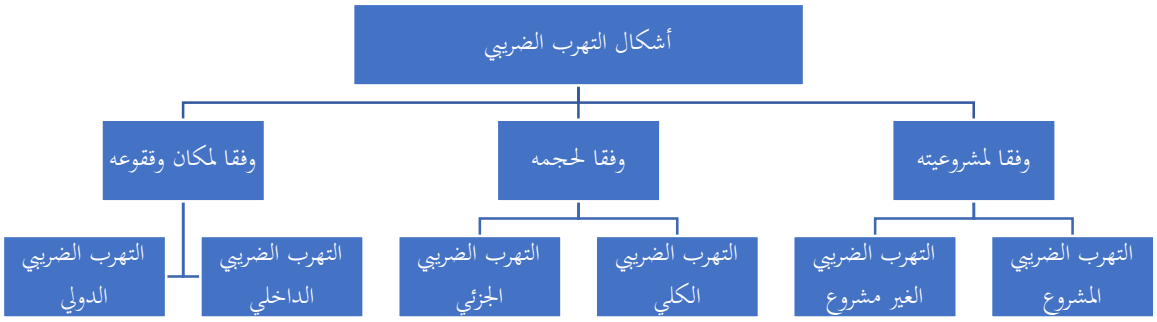

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: مناهج قياس التهرب الضريبي.

يصعب قياس حجم التهرب الضريبي بطريقة سهلة ودقيقة وذلك راجع للطبيعة التي يتميز بها باعتباره تصرفا يتم في الخفاء وبعيدا عن الأنظار، لكن هناك بعض المناهج التي بتم استعمالها تسمح بإعطاء صورة لنا عن حجم التهرب الضريبي وتتمثل في منهجين، منهج عدم الالتزام الضريبي ومنهج الاقتصاد السري.

أولا: منهج عدم الالتزام

وفقا لهذا المنهج يتم الاعتماد على كافة التصاريح الضريبية التي تبين مدى التزام وانضباط المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه، ويحصل ذلك بناءا على التقديرات الضريبية أي ما تم تحصيله فعليا من الضرائب وما كان يجب أن يتم تحصيله، ويتم قياس التهرب الضريبي وفقا لعدة طرق تتمثل فيما يلي:

أ. منهج الإعفاءات الضريبية الخاصة:

يتم تقدير حجم التهرب الضريبي بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وذلك خلال فترة الإعفاء الضريبي، حيث تتم مقارنتها بتلك المقدمة قبل فترة الإعفاء، وبعدها مرحلة حساب حجم التهرب الضريبي بإيجاد الفرق بين المداخل المصرح بها أثناء فترة الإعفاء، والمداخيل المصرح بها قبل فترة الإعفاء بالعلاقة التالية:

مقدار الغش الضريبي = المداخيل المصرح بها في فترة الاعفاء –المداخيل المصرح بها بعدة فترة الاعفاء

يعتبر هذا المنهج ذو أهمية بالنسبة للإعفاء الجزئي وليس الكلي، بحث يتجنب المكلف من أي التزام ضريبي في حالة إعفاء شامل لجميع الضرائب والرسوم وذلك بعكس الإعفاء الجزئي الذي يكون خاضع لجزء معين من الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى

ذلك يجب نشر الوعي الضريبي بحيث رغم الاستفادة من إعفاء جزئي، يمكن للمكلف التمادي بالتهرب من الضرائب والرسوم الأخرى، وعلبه قد يكون التصريح الضريبي ليس صحيح، والذي يؤثر حتما على مدى صحة تقدير حجم التهرب الضريبي.

ب. منهج التحقيقات الضريبية:

تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأولى في يد الإدارة الجبائية تستعملها للتحقق من التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة فحسب Claude Laurent الرقابة الجبائية هي الوسيلة التي تستطيع الادارة الجبائية من خلالها التحقق أن المكلف ملتزم في أداء التزامه الجبائي وتصحيح الأخطاء الملاحظة.

وهناك نوعن من التحقيقات تقوم بهم الإدارة الجبائية:

1. التحقيقات المحاسبة: هي عبارة على مجموعة من العمليات هدفها فحص محاسبة مؤسسة أو شخص معين في عين المكان، ومقارنة النتائج مع بعض المعطيات المادية وذلك بهدف مراقبة مدى سلامة ودقة التصريحات المكتتبة، حيث يمكن اللجوء إلى الإجراءات الضرورية في حالة وجود أخطاء لوضع التصحيحات الضرورية.

ويقدر حجم التهرب الضريبي حسب هذا المنهج بالطريقة التالية:

مقدار التهرب الضريبي =مبالغ الضرائب المعاد تشكيلها – مبالغ الضرائب المصرح بها

2. التحقيقات المعمقة في الوضعية الجبائية الشاملة: هي عبارة عن مجموع العمليات التي هدفها مراقبة صحة التصريحات للدخول الإجمالية الخاضعة للضريبة على الدخل، تكون بمقارنة الدخول المصرح بها مع إجمالي الدخول المحققة أثناء مسبرة الحياة. (دوداح، 2015، الصفحات 66-76)

ويقدر حجم التهرب الضريبي حسب هذا المنهج بالطريقة التالية:

مقدار التهرب الضريبي = قيمة المبالغ المستخرجة – قيمة المبالغ المستعملة

ج. منهج نسبة الضريبة الثابتة:

ترتكز هاته الطريقة على أن حجم التهرب الضريبي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة المحققة لسنة معينة، حيث يتم تحديد سنة تمثيلية أين يكون فيها التهرب الضريبي عند الحد الأدنى، فهذا التحديد يمكن من حساب الضريبة التقديرية، وبعدها نقوم بتحديد نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام للسنة التمثيلية.

ويقدر حجم التهرب الضريبي حسب هذا المنهج بالطريقة التالية:

الضريبة التقديرية = الناتج المحلي الخام للسنة المدروسة * نسبة الضريبة الموافقة للسنة التمثيلية

د. منهج الضريبة القانونية المحتملة: تعتمد هاته الطريقة على أن قيمة الدخل الوطني الرسمي هي أساس الدراسة، وبالتالي يتم تحديد قيمة ضريبة للدخل ليتم مقارنتها بقيمة الضريبة المحصلة فعلا، بحيث يكون حجم التهرب الضريبي هو الفارق الإيجابي بينهما. (بساس، 2014، صفحة 90)

ويقدر حجم التهرب الضريبي حسب هذا المنهج بالطريقة التالية:

حجم التهرب الضريبي= الضريبة المقدرة – الضريبة المحققة

ثانيا: منهج الاقتصاد السري

يتمثل الاقتصاد الغير الرسمي في مجموع النشاطات والمداخيل الغير المصرح بها ضريبيا، والغير مدرجة ضمن الناتج الوطني الخام، حيث يمكن لنا حساب وتقدير حجم التهرب الضريبي عند تحديد حجم الاقتصاد الغير رسمي، ويستند تقدير الاقتصاد الغير الرسمي على معطيات الناتج الوطني الخام بالإضافة إلى العمليات النقدية وسوق العمل وعوامل الإنتاج. ويمكن تقدير التهرب الضريبي وفق الطرق التالية:

أ. منهج سوق العمل:

يتم تقدير العمالة غير المصرحة حسب هذا المنهج عن طريق الاستقصاء، ثم يتم حساب متوسط إنتاجية العمل، وعلى أساس ذلك يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن عيوب هذا المنهج أنه يعتمد على العمل فقط في تقدير الناتج الوطني مع إهمال العوامل الأخرى مثل رأس المال.

ب. منهج عوامل الإنتاج:

وفق هذا المنهج يتم اختيار عامل إنتاج معين مثل الكهرباء، وذلك بافتراض وجود علاقة مباشرة بين عامل الإنتاج والناتج الوطني وبالاعتماد على حجم المخرجات واستهلاك هذا المدخل، يتم تقدير الناتج الوطني الخام، ويقاس حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق الفرق بين الناتج الوطني المقدر حسب المدخل المالي والناتج الوطني الرسمي.

ج. منهج الفروق ما بين الدخل والإنفاق:

يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفق هذا المنهج من خلال التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية أو في البيانات الفردية، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم قد يخفون جانبا من دخلهم، والذي قد يرجع إلى مولده أصلا من الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن هذه الدخول المخفاة ستتحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا لذلك فالفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول الاقتصاد غير الرسمي. (بلواضح، 2015، صفحة 137)

المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي وعلاقته بالتهرب الضريبي.

يعد الانتقال الرقمي من الرهانات للإقلاع الاقتصادي الدي تدور عجلة النمو بمختف القطاعات، حيث تشكل رقمنة النظام الجبائي اشكالا حقيقيا، لأنها الالية الناجعة للقضاء على التهرب الضريبي، حيث أصبحت اليوم سببا مباشر في خلق مناخ الأعمال مستقطب وقاطب يسمح بالحد واسترجاع الايرادات الضريبية المهربة.

***المطلب الأول:* طرق الحد من التهرب الضريبي في إطار رقمنة النظام الجبائي.**

من المؤكد أن النظام الجبائي كأي نظام اعتمد في رقمنته على عدة طرق واستراتيجيات لتحقيق أهدافه المرجوة وخاصة الهدف الأسمى هو التحصيل الضريبي الكامل القانوني والحد من التهرب الضريبي، وللشروع في عملية الحد من التهرب الضريبي في هذا الإطار تمت الطرق التالية:

أولا: تبسيط وتعزيز الاجراءات الجبائية: اعتمدت السلطات العمومية خطة استراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي وتعزيز وتشديد اساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، في هذا السياق فان الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال الاصلاحات يتعلق الامر على وجه الخصوص بمايلي:

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه.
- تعزيز وتشديد الاجراءات الجبائية.
- تبسيط اجراءات تسيير وتحصيل الضريبة.
- التخفيض التدريجي في نسب الضريبة قصد تشجيع النشاطات الإنتاجية.
- تخفيض غرامات التحصيل الضريبي ووضع إجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية.
- تخفيض غرامات التحصيل الضريبي ووضع إجراءات.
- تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية. (الشعبية، 2015)

ثانيا: ادخال تكنولوجيا المعلومات: يعتبر ادخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الادارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من اجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي وبالفعل قامت الادارة الضريبية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي اسباني Indra– Sitemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الاساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور في الالمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة او خصوصياته، وكذلك سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثب ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية. (أ.وشان أحمد و أ.د بلعزوز، 2017، صفحة 70)

ثالثا: الفاتورة الالكترونية:" تعتبر الفاتورة الالكترونية طريقة من طرق الحد من التهرب الضريبي حيث تسهم في سير الممولين وفي حصر المجتمع الضريبي بشكل أدق لأنها تحمل كل المعلومات الازمة على الشركات من الرقم التسجيل الضريبي والاسم واللقب والصفة ورقم الهاتف والايميل الشخصي وهذا كله يسهل أيضا وضع دافع الضريبة تحت الرقابة الالكترونية. (محمد، 2016)

رابعا: عملية لمطابقة البيانات: تساعدك بيانات ضريبة المبيعات على فهم الضرائب التي تم تطبيقها على مبيعاتك أو المبالغ المستردة. قم بتنزيل البيانات الضريبية لمبيعاتك للاطلاع على تفاصيل المعاملة، مثل مبلغ الضريبة والنسبة المئوية والرسوم والنطاقات القضائية لكل معاملة والمزيد. وهي أيضا تعتبر من طرق الحد من التهرب الضريبي حيث أنها تعتبر من الحلول التقنية لمطابقة كل المواصفات بين كل المعلومات المصرحة والمعلومات الواجبة الدفع التي تمتلكها رقمنة النظام الجبائي، وتتضمن كذلك آلية تمنع وتتيح كشف كل محاولات التلاعب والتهرب الضريبي سواك كان الكلي أو الجزئي.

خامسا: الوصول الى معلومات الطرف الثالث: هي أيضا طريقة للحد عن الابلاغ الخاطئ والحد من التهرب الضريبي، حيث أن المعلومات ضرورية للتحصيل الضريبي والرسوم ولاسيما المعلومات المتعلقة بالمنتج وحجم قيمة السلع المتداولة، عادة ما يتم توفير هذه المعلومات من قبل المصدرين والمستوردين الذين لديهم الحافز للإبلاغ بشكل خاطئ. (EMMA NOUIL & JOES, p. 6)

سادسا: ادخال عدد أكبر من التقارير: حيث تعمل على مج معلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين وأجزاء أخرى من الحكومة، ودافعي الضرائب الآخرين الإدارات الضريبية الأخرى ومع توفر تقنية العملي البيني المشترك في النظام الجبائي سوف يسهل بشدة على كشف كل محاولات التهرب الضريبي.

سابعا: الاعتماد على أنظمة تقارير أكثر موثوقية: على سبيل المثال سجلات النقد عبر الانترنت، وبناء قواعد ضريبية أساسية في برامج المحاسبة، انطلاقا من هاته التقارير تبدأ رقمنة النظام الجبائي في حصر دافعي الضريبة في الرقابة الرقمية.

ثامنا: الكشف المحسن عن عدم الامتثال: من خلال نمذجة أفضل لتقييم المخاطر، وذلك باستخدام كميات كبيرة من البيانات الرقمية وتقنيات التحليل المتقدمة، ومن خلال المطابقة للبيانات والعمل المشترك يمكن الكشف عن عدم مطابقة المعلومات المقدمة والمصرحة والمعلومات واجبة الدفع، قد يكون هذا عمدي أو من دون قصد، لكن النابجة واحدة هو التهرب الضريبي وعدم التحصيل الجيد، ويجب الحد منه، اما بالتنبيه لدافع الضريبية غبر العمدي أو المحاسبة القانونية للعمدي. (نسرين، 2021).

تاسعا: جمع المعلومات ومعالجتها: وذلك لقياس حجم الايرادات وإعادة المراقبة والمطابقة والتحقق من خلال كل الطرق السابقة وهكذا يمكننا القول إنه ستتم المعالجة الجيدة لكل المعلومات الضريبية المصرحة بشكل دقيق حدا وعالي الكفاءة تحت إطار رقابي رقمي عالي التنبيه، ومن هنا يستطيع النظام الحد على أكبر عدد ممكن من المعلومات المطروحة غير الصحيحة الذي سيتبعه الحد من الاحتيال التجاري.

عاشرا: الاقرارات الضريبية الالكترونية: ذلك بتعبئة الاقرارات الضريبية والتحقق من جميع الضرائب سواء كان على مستوى ضريبة الجمارك والنشاط التجاري او غيرها أيضا وهذا يمكنها من تحسين الانقاذ الجبائي من خلال تسوية فروق الدفع والرصد في الوقت الفعلي، وهكذا تستطيع التمكن من التقليل من حجم الديون المكدسة والدفع الحقيقي وفي الوقت الازم به.

حادي عشر: تأمين دقة التقارير: في حدود تمكن من أن تؤدي تحليل البيانات للمعاملات المخصصة التاريخية وتمكن ادارة الضرائب التمييز بشكل أكثر فعالية بين الاعلانات الأكثر مخاطر وبين الاعلانات الأقل مخاطر وتعبئة الموارد لمنع التهرب بشكل أكثر كفاءة.

ثاني عاشر: الاحصاء التجاري: " بمأن الرقمنة تعتبر المنفذ الامن الاحصائي وهذا بالتدقيق على الارتباط الفعلي بين الضرائب والمعدلات التعريفية الجمركية والكشف عن الفروقات بين المصدريين والمستوردين، فعملية الاحصاء التجاري تعمل وبشدة في المراقبة الدائمة أيضا والمنافسة في رفع متوسط الايرادات الضريبية وزيادة التحصيل الضريبي. (EMMA NOUIL & JOES, pp. 5-15)

ثالث عشر: تقنية بلوكشن: Blockchain: هي تقنية رقمنة النظام الجبائي المشفرة التي تعمل على التأكيد المصداقية والأمان، وتتميز بإجراءات غير مركزية ومقاومة للعبث ورفع الانتاجية، الأمر الذي يتيح تطبيقات واعدة، حيث تقضي طريقة التشفير البيانات إلى صيغة يمكن قراءتها وفك رموزها بواسطة المستخدمين المصرح لهم فقط. ويمكن أن تنتقل البيانات بأمان من دون فك تشفيرها وانتهاكها من جهات غير مصرح لها. ويجوز للجهات المعتمدة فك تشفير البيانات باستخدام "مفتاح"، وهو رمز خاص بمناظر للرموز ومعروف فقط للمستخدم المصرح به، وكذلك من أهم خصائصها الأساسية هي شبكتها الموزعة المشتركة، هذا ما يجعلها تستطيع تقليل الاحتكاك بين الأطراف والتكاليف الوسطاء التي تعمل على تقديم مستندات أصلية، وهكذا تستطيع تأمين أصالة ارسال المعلومات، حيث يتم تسجيل جمع المعلومات، بما في ذلك التقديم الأولي وغيرها.

المطلب الثاني: أثر الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي:

لرقمنة الجبائية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الضريبية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، لذلك فرقمنة النظام الجبائي اليوم كانت لها العديد من الأثار في اصلاح النظام بشكل عام والحد من التهرب الضريبي بشكل خاص وتمثلت هذه الاثار فيما يلي:

الفرع الأول: آثار مباشرة:

أولا: الحد من التهرب الضريبي: إن من أهم الأهداف المباشرة لرقمنة النظام الجبائي هو الحد من التهرب الضريبي بقمع عمليات التحايل الضريبي المباشرة، والقيام بالواجب الجبائي الكامل بالرقابة الرقمية، وطلك أيضا بالقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، وذلك بجانب مكافحة الفساد والحد من ممارسات التهرب والتجنب الضريبي من خلال تطوير الأطر الرقمية الازمة وتعزيز التعاون الرقمي الضريبي الإقليمي والدولي على حد سواء.

ثانيا: التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية: إن رقمنة النظام الجبائي ساهمت اليوم مساهمة واسعة في زيادة التحصيلات الجبائية سواء كانت التحصيلات الضريبية المباشرة أو غير المباشرة وكذلك رفع متوسط الإيرادات الضريبية للقيمة المضافة الذي أدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وهذه المساهمة لم تكن نظريا فقط بل كانت بالنتائج، حيث أن الدراسات تشير إلى أن:

- التحول إلى الدفع والتحصيل الضريبي في إطار الرقمنة على صعيد جانبي يقارب الموازنة بما تقرب 0.8 و1.1 بالمائة أي مما يحقق وفورات تقدر بنحو 320 مليار دولار سنويا في الدول النامية.
- رقمنة الضرائب أدت إلى زيادة بنسبة 50 بالمائة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام الذي زاد في التشجيع لتوليد المزيد من الايرادات العامة.
- رقمنة النظم الضريبية على القيمة ساهم في بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 بالمائة.
- زيادة المدفوعات الضريبية الملموسة للدول المتقدمة وخاصة كل من اسبانيا وايطاليا النسب التي تتجاوز10 بالمائة. (عبد المنعم، 2019).
- أما المغرب فقد حققت آداءا رائعا من حيث مؤشر "دفع الضرائب"، حيث ارتفعت خلال السنوات الثلاث(2017-2018-2019) حيث ارتفعت من المرتبة 41 في 2017 إلى المرتبة 25 في عام 2018 ،حيث الوعاء الضريبي تم توسيعه وقد وصل مجموع الملزمون النشطون في المغرب بين 2017 و 2019 ما يقارب 670791 من خاضع الضريبة ،و تطورت العائدات الضريبية ما بين 2016 و 2019 و بلغت نسبة العائدات الضريبية الصافية 6.3 بالمائة وذلك راجع للالتزام بالإقرار الضريبي و الدفع الالكتروني، ومراقبة الفعلية للملفات و ذلك كان أيضا نتيجتا وليس نظريا فقد زادت عدد الملفات التي تم التحقق منها من 2015 إلى 2019 زيادة ب 5314 ملف، و هذا كله بزيادة النسبة الرقابية للعائدات الضريبية بفضل الرقمنة من 2016 إلى 2019 إلى 12070 حيث حققت هذه الزيادة في الرقابة في العائدات بنسبة 82 % في سنة 2019 وذلك راجع لتعزيز الموارد الرقابية الجبائية الرقمية و ذلك ببرمجة عمليات المراقبة عبر التحليل المخاطر . (إسماعيل بن محمد و شيماء بنت محمد، 2021، الصفحات 83-85)

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة:

تعمل رقمنة النظام الجبائي على الحد من التهرب الضريبي ليس فقط بطرق مباشرة بل هي تلف على كل الاتجاهات التي من الممكن أن تتسرب منها الفجوة التي تسمح للكثير بالدخول في التلاعبات الضريبية، لذلك تركت هي أيضا اثار غير مباشرة عبرت بها عن حدها للتهرب الضريبي ألا وهي:

أولا: التقليل من حجم الفجوة التجارية: باعتبار أن الفجوة التجارية الضريبية تأتي من ثلاثة مجالات رئيسية لعدم الامتثال لقانون الضرائب: عدم الإبلاغ عن الدخل الخاضع للضريبة، وعدم سداد الضرائب وعدم تقديم الإقرارات، فان:

- 80 في المئة من الفجوة الضريبية تأتي من دافعي الضرائب الذين إما الإبلاغ عن الدخل أو المبالغة في النفقات.
- أما فيما يتعلق بالعائدات غير اللائقة التي يقدمها دافعو الضرائب الأفراد، فإن أكثر من 80 في المائة يقلون من الدخل، بدلاً من التخفيضات الضريبية المبالغ فيها.

فانه يأتي معظم الدخل البسيط من الأنشطة التجارية الصغيرة، وليس من الأجور أو دخل الاستثمار، لذلك رقمنة النظام الجبائي وعن طريق الطرق التي تمت دراستها في موضوعنا تستطيع التحكم في المسارات المؤدية الى التهرب الضريبي وبذلك تصبح تؤدي الى طريق واحد وهو الإصلاح الضريبي. (robert, 2021)

ثانيا: التقليل من فجوة التقارير التجارية: التي يتبعها انخفاض معدل الاحتيال التجاري فالتقارير التجارية هي المساعدة في الفهم الصحيح والدقيق لجميع العمليات التي تتم في أي مؤسسة وذلك يستطيع التحليل الصحيح والإحصاء التام للضريبة الازمة.

ثالثا: التقليل من مشاكل المتعلقة بالأصالة والدقة: الأصالة والدقة من اهم الوسائل للحد من التهرب الضريبي، فهنا يرتكز معظم المتحايلون لذلك رقمنة النظام الجبائي اليوم تحاول السيطرة على قدر الامكان في عملية الرقابة على هاتين النقطتين.

رابعا: التقليل من التراكم الغير المنضبط الديون الضريبية والتحقق من الأصول: ان التحايل الضريبي قد أخذ عدة أنواع وأشكال فالتلاعب بالأصول أصبح من احدى هاته التلاعبات، وأصبحت تأجيل بعض دافعي الضرائب لديونهم الضريبية حجة من حججهم الى ان تتراكم ويزعم بعضها بنسيانها الا ان تتكدس هاته الديون الضريبية وتصبح أصول منسية وهكذا يتهرب مسؤوليها من دفعا، وهنا تتأتى مهمة رقمنة النظام الجبائي التي لا يستطيع أحد التهرب من دقتها، ورقابتها. النمو.

خامسا: التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الحد من التهرب الضريبي.

سادسا: معالجة معلوماتية (آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع إلكترونية.

سابعا: التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

ثامنا: إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية. (Vukovicé, 2021, pp. 1-5)

المطلب الثالث: المتطلبات الواجب توفرها لرقمنة النظام الجبائي.

تحتاج عصرنة ورقمنة النظام الجبائي إلى تهيئة بيئية مناسبة لتنفيذه وتطبيقه على أرض الواقع، من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب، لذلك فإن هذا المشروع يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:

أولا: البنية التحتية: تتطلب رقمنة النظام الجبائي وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، وبنية تحتيةّ متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات اللازمة.

ثانيا: توفر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالأنترنت: من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل رقمنة النظام الجبائي في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة مع ضرورة أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان.

ثالثا: توفر الإرادة والوعي: وهو التركيز على النتائج والارادة السياسية الواضعة والعمل الجاد والشامل والاعداد المهني. فوجود الإرادة من طرف القيادة السياسية لإدخال التغييرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة، حيث أن التزام القيادة علنا بالجهود الرامية للتحول للحكومة الالكترونية، من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة المستمرة، هي العناصر الرئيسية لنجاح عملية التحول إلى الرقمنة.

رابعا: الاهتمام بالعنصر البشري:

أ: تكوين الموظفين: وهو يشمل تعليم وتدريب العاملين، وتوعية وتثقيف المتعاملين من خلال إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها، وهذا يعني إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمة والتدريبات على كافة المستويات وذلك من خلال التمييز بين المستوى العادي كموظفون عاديون في الادارة الضريبية المرقمنة والتقنيون في الضرائب على مستوى النظام الجبائي. (رمادلية، 2018، الصفحات 6-7)

ب: دافعي الضرائب: ففي الاخير النظام الجبائي قائم على خدمة جمهور دافعي الضرائب فهو يعمل معه ويتواصل معه دائما وإثر هذه التغيرات الرقمية الجذرية القائمة يجب أن يكون هذا الاتصال ايجابيا أكثر من السابق وذلك بالشرح والاقتراح والتفسير وهذا يساعد في كل من الاعتماد وتطبيق اللوائح وبشكل عام في فهم دافعي الضرائب حيث يجب أن يكون هذا التواصل قائم على الدقة والتماسك والاحتراف حيث:

- لا يجب المخاطرة بتقديم معلومات غير دقيقة في نطاق هذا الاختصاص.
- يجب أن يكون متماسكا ولا يخلق اختلافات بين دافعي الضرائب.
- يكمن الوصول الى الاحترافية بعد الحصول وتبني التعليقات من المواطنين والجمعيات ومن الشركات وحتى من موظفيها. (Vukovic, pp. 3-4)

خامسا: وجود التشريعات والنصوص القانونية: فمن الضروري أيضا تعديل قانون الضرائب مع التحديات التكنولوجية فالمطلب التشريعي والقانوني يعتبر أساس عمل نظامي لتحديد العلاقات بين الجهات المتعاملة مع أجهزة الإدارة الالكترونية، وحيث أن ضمان حقوق جميع الأطراف يتطلب توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل، التي يتم العمل بها، الأمر الذي يتطلب سن تشريعات جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع التي نشأت الحاجة إليها، ومن المتطلبات الأساسية في هذا السياق نذكر:

- تشريعات تنظم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها.
- تشريعات خاصة بتحديد مجالات استخدام المواقع الالكترونية.
- تشريعات تنظم أساليب التصريحية.
- تشريعات أحكام قانون الضرائب الدولي.

سادسا: توفر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة: حيث تساعد على التواصل ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

سابعا: توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عال: حيث أن الوثائق التي يتم حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة والنقل عليها الكترونيا لتنفيذ متطلبات الخدمة يجب الحفاظ على أمنها، كل هذا يصب لأجل حماية المعلومات الشخصية، وصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لأن لها أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد.

ثامنا: تبادل البرامج مع الدول: يحث يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات، وتقريب عمل إدارة الضرائب مع المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي، وهو ما يفرض تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن. (زكي و عماري، 2020، صفحة 32)

تاسعا: إدارة المخاطر الرقمية الضريبية: فإمكانية حدوث الأخطاء هي من الاحتمالات الموضوعية وخاصة في بداية الطريق وذلك عندما يعهد بتصميم أنظمة المعلومات حصريا الى خبراء تكنولوجيا المعلومات، دون التضمين لموظفي مصلحة الضرائب أو دافعي الضرائب (أو تضمينهم بشكل هامشي فقط).(Vukovic, p. 5)

عاشرا: الموارد المالية: تتطلب عملية الرقمنة للدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، حيث ينبغي توفير ميزانية كافية ل:

- اقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة العطب والمشكلات المحتملة. (مهري، 2006، صفحة 106)

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل يمكن القول ان الرقمنة أصبحت عنصرا هاما في جميع الميادين وأصبحت عنصرا فعالا في كفاءة وتطور مختلف المؤسسات، لذلك اتجهت أغلب المؤسسات لإدخال تكنلوجيا الرقمنة ومنها قطاع الضرائب حيث قامت برقمنة النظام الجبائي وذلك بالتخلص من المعاملات التقليدية الورقية والاتجاه نحو المعاملات الالكترونية، وذلك من أجل تبسيط وتسهيل المعاملات في مجالات قطاع الضرائب وكذلك تسعى بهذه الخطوة من أجل الحد من أشكال التهرب الضريبي.

وتعرفنا أيضا على ماهية ظاهرة التهرب الضريبي ومختلف أشكاله التي يتبعها المكلف للتهرب من التزاماته المترتبة عليه لدفعها، وعلاقة رقمنة النظام الجبائي بالتهرب الضريبي للحد من أشكاله. وسيتم قياس مدى انعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من اشكال التهرب الضريبي من خلال الفصل الثاني الذي أجرينا فيه دراسة استبيانيه من خلال آراء موظفين قطاع الضرائب.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي يتمحور حول الإطار العام لرقمنة النظام الجبائي والتهرب الضريبي.والتي سنحاول من خلال هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل آراء عينة من موظفي قطاع الضرائب من مختلف الولايات الوطنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومختلف أدوات الدراسة لمعرفة مدى تأثير انعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي. وسيتم في هذا الفصل تحليل أهم النتائج والعمل على مناقشتها.

من هذا المنطق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

- المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبيانية.
- المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان.
- المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة.

المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبيانية.

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا على الاستبيان وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس وتطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه إليها الاستبيان، وهذا من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان.

يظن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة، تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة، ولكن كان عكس ذلك حيث وقفنا على مجوعة من الصعوبات في صياغة الأسئلة لتكون في متناول جميع عينة الدراسة، الاستمارة تعتبر من أهم أدوات البحث فقد صممنا استمارة استبانة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، حيث تم إعداد هذا الاستبيان وتحيينه بعد الاطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها البحث، و حتى تكون الاستمارة في شكلها العلمي من حيث البساطة والشكل والمضمون، فقد مر تصميمنا لهذه الاستمارة على ثلاثة مراحل: مرحلة التصميم، مرحلة إعادة التصميم ومرحلة التصميم النهائي.

الفرع الأول: مرحلة التصميم:

خلال هذه المرحلة قمنا بإعداد استمارة، وذلك اعتمادا على محتوى وإشكالية بحثنا، وانطلاقا من عدة مراجع (كتب، مقالات، أطروحات دكتوراه،...الخ)، و لقد أخذ بعين الاعتبار عند إعداد الأسئلة المبادئ التالية :

أولا: صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة وواضحة، بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين.

ثانيا: صياغة عبارات الأسئلة باللغة العربية الفصحى.

ثالثا: ربط الأسئلة بالفرضيات وبالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها.

رابعا: احتواء الاستمارة على أسئلة مغلقة (موافق، محايد، معارض)، وهذا بغية تسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.

وبعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب من أجل الاطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة وقدرتها على تغطية جميع جوانب البحث، وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد نقع فيها والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة التصميم:

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل القارئ، أي أفراد العينة المستجوبين، الذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع من خلال التخصص والخبرة المهنيين، بعد خضوع الاستبيان

لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة وذلك لتأكد من صحة وسلامة بناء الاستمارة، ومن خلال الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي دوناها قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة للحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

الفرع الثالث: مرحلة التصميم النهائي للاستبيان:

وهي المرحلة الأخيرة الخاصة باستمارة البحث، حيث أخذنا بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعديلات المتوصل إليها من خلال المرحلة السابقة، وبعدها قمنا بالتصميم النهائي للاستبيان، ليتم بعد ذلك الاتصال بهم من خلال نشر في المجموعات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي وكذلك التسليم المباشر لمختلف أفراد العينة في مختلف مراكز الضرائب.

وقد تضمن استبيان الدراسة جزئيان، يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة عن المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة الحالية، شهادة مهنية، الخبرة المهنية، أما القسم الثاني فقد تضمن محورين، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تناولت الجوانب المختلفة لمتطلبات رقمنة النظام الجبائي من جهة والحد من أشكال التهرب الضريبي من جهة اخرى.

وقد تم تصميم أسئلة المحور الأول متطلبات رقمنة النظام الجبائي، وتبسيطها من خلال محور يتكون من عشرون سؤال، وكذلك أسئلة المحور الثاني التي تتطرق إلى الحد من أشكال التهرب الضريبي، حيث يتكون من ثلاثة مجالات كل مجال يجسد في خمسة فقرات، وذلك بهدف حسن هيكلة محتوى الاستبيان وسهولة تنظيم معطياته لعينة الدراسة.

المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان.

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال الأدبيات السابقة المتشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة والمالية، وبما يغطي فرضيات وأهداف الدراسة، جاء كما هو مبين في الملحق رقم (01) حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئيين رئيسيين وهما:

الفرع الأول: المعلومات الشخصية.

ويتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، من خلال إجابتهم على الأسئلة الخاصة ب (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة الحالية، شهادة مهنية واخيرا الخبرة المهنية)، وذلك بهدف الاطمئنان عن مدى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين للإلمام بمحتويات الاستبيان وقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبيان.

الفرع الثاني: محاور الاستبيان.

ويتكون من 35 فقرة موزعة على محورين رئيسيين هما:

❖ **المحور الأول: متطلبات رقمنة النظام الجبائي، والذي بدوره قسم الى 20 سؤال كالتالي:**

- **الفقرة الاولى:** توفر شبكة حديثة الاتصالات والبيانات.
- **الفقرة الثانية:** توفر قاعدة اتصالات السلكية ولا سلكية تؤمن التواصل ونقل المعلومات.

- **الفقرة الثالثة:** وجود الإرادة السياسية لإدخال التغيرات الجوهرية.
- **الفقرة الرابعة:** توفر الجهد، المال والوقت فهي من أهم العناصر لنجاح رقمنة النظام الجبائي.
- **الفقرة الخامسة:** تواجد موظفين مكونين ومثقفين مواكبة مع التحول الجديد تحت إطار الرقمنة.
- **الفقرة السادسة:** وجود اتصال إيجابي بين طرفي المتعاملين في النظام الجبائي من خلال الشرح للتغيرات الطارئة.
- **الفقرة السابعة:** تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.
- **الفقرة الثامنة:** تم سن قوانين تشريعية جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع الجديدة.
- **الفقرة التاسعة:** توفر كل الوسائل الالكترونية التكنولوجية لكلا من الطرفين للتواصل الفعال.
- **الفقرة العاشرة:** معقولية أسعار وسائل الرقمنة لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.
- **الفقرة الحادية عشر:** تم وصول النظام الجبائي إلى المعايير الدولية من خلال تبادل البرامج دوليا.
- **الفقرة الثانية عشر:** يتم التحصيل الجبائي بالطرق العصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.
- **الفقرة الثالثة عشر:** تم التحكم بالمخاطر التكنولوجية وخاصة في بداية الطريق.
- **الفقرة الرابعة عشر:** يتم ادارة والتحكم في أخطاء كلا طرفي المتعاملين لعدم وجود ضمان في قدرة المواكبة الأولية.
- **الفقرة الخامسة عشر:** توفر الدعم المالي لتنفيذ المشروع.
- **الفقرة السادسة عشر:** تم تغطية كل مصارف التحول الرقمي من كل جوانبه المادية والبشرية.
- **الفقرة السابعة عشر:** توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.
- **الفقرة الثامنة عشر:** توفر السرية الكبيرة لجميع المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.
- **الفقرة التاسعة عشر:** وجود مجال واسع مفتوح لجميع للمواطنين للتفاعل في رقمنة النظام الجبائي.
- **الفقرة العشرون:** معقولية أسعار كل خدمات الأنترنت المساهمة في زيادة حجم النطاق.

❖ **المحور الثاني: الحد من أشكال التهرب الضريبي، والذي بدوره قسم الى ثلاثة مجالات كالتالي:**

- **المجال الاول: وفقا للمشروعية.**

- **الفقرة الأولى:** استثناء أرباح بعض المؤسسات الصناعية لتشجيع انشائها.
- **الفقرة الثانية:** معاقبة المشرعين المتواطئين في الفساد الضريبي.
- **الفقرة الثالثة:** تحقيق العدالة الضريبية بين كل المكلفين.
- **الفقرة الرابعة:** معاينة حجم نفقات الشركات.
- **الفقرة الخامسة:** نشر الوعي الضريبي.

- **المجال الثاني: وفقا للحجم.**

- **الفقرة الاولى:** التحقق من صحة حجم المبيعات المقدمة لمصلحة الضرائب.
- **الفقرة الثانية:** معاينة الاقرارات الضريبية المقدمة من طرف المكلف.
- **الفقرة الثالثة:** تشديد وتفعيل العقوبات على المتهربين.

- **الفقرة الرابعة:** التحقق من تسجيل نشاطات الأفراد.
- **الفقرة الخامسة:** مراجعة وضبط التشريعات الضريبية.
- **المجال الثالث: وفقا لمكان الوقوع.**
- **الفقرة الاولى:** تنظيم عملية دخول وخروج الأموال على حدود الدول.
- **الفقرة الثانية:** عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.
- **الفقرة الثالثة:** توفر إدارة ضريبية بدرجة عالية من الكفاءات.
- **الفقرة الرابعة:** تبسيط الإجراءات والنظام الضريبي.
- **الفقرة الخامسة:** تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة.

المطلب الثالث: نشر وإدارة استمارة الاستبيان.

اعتمدنا في الوصول لأفراد عينة الدراسة على عدة قنوات، وأهمها الاستعانة بالزملاء الممارسين لمهنة، الأمر الذي مكننا في غالبية الأحيان من الاتصال المباشر وكذلك الاتصال الغير مباشر بأفراد العينة والحصول على الإجابة من خلال المقابلة الشخصية مع الفرد المستجوب، وفي بعض الحالات تم الاتصال بالأفراد عدة مرات لاستلام الإجابة، كما أن البعض من المهنيين امتنعوا عن ملئ الاستمارة ولم يهتموا بالموضوع بحجة عدم وجود الوقت من جهة، واستفادة بعض العمال الاخرين من العطلة المهنية من جهة أخرى

وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على ما يلي:

- مقابلة أفراد العينة من الموظفين أثناء ممارستهم لمهامهم.
- الاستبيان إلى أفراد العينة والبقاء على اتصال بهم إلى غاية استرجاع استبيان الدراسة.
- الاستعانة بالزملاء من أصحاب المهنة عن طريق الاستبيان الالكتروني.

بعد الانتهاء من وضع إطار عام لاستبيان الدراسة، تم تحميله على ورق عادي (Format A4) أعد باللغة العربية تضمن ثلاثون (35) سؤالا.

وقبل الشروع في توزيع الاستبيان، تم تحكيمه من قبل مجموعة من الأساتذة ذوي كفاءة مهنية وعلمية مختلفة من تخصص محاسبة وكذلك محاسبة وتدقيق، وهذا من أجل التأكد من سلامة بناء أسئلة الاستبيان وصياغة أسئلته بشكل مبسط ومفهوم، وخاصة من حيث ما يلي:

- دقة ووضوح الأسئلة.
- مدى استخدام المصطلحات وتوظيفها.
- مدى التنسيق في وضع الأسئلة وربطها بالفرضيات.

- طريقة طرح الأسئلة لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية.
- إدراج بعض الأسئلة بطريقة غير مباشرة، للتأكد من مدى جدية أفراد العينة في الإجابة على أسئلة الاستمارة.

المطلب الرابع: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة.

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الفرع الأول: الحدود المكانية:

محتوى هذه الدراسة يتعلق انعكاسات رقمنة النظام الجبائي للحد من أشكال التهرب الضريبي، من خلال توزيع ونشر الاستبيان على مجموعة من الموظفين، من مختلف ولايات الوطن.

الفرع الثاني: الحدود الزمانية:

يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن أو الفترة التي أجريت فيها الدراسة الاستبيانية والتي بدأت في أفريل2021 إلى غاية ماي2021.

الفرع الثالث: الحدود البشرية:

اعتمدت هذه الدراسة على أراء مختلف موظفين قطاع الضرائب من مختلف ولايات الوطن.

الفرع الرابع: الحدود الموضوعية:

اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المتعلقة بالانعكاسات التي ستظهرها رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي، من خلال الخصائص النوعية الرئيسية لكل من رقمنة النظام الجبائي وأشكال التهرب الضريبي.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان.

المطلب الأول: مجتمع وأدوات الدراسة.

الفرع الأول: مجمع الدراسة:

لقد تم اختيار مجتمع الدراسة والمتمثل في عينة من موظفين قطاع الضرائب، حيث كما هو معلوم فإن المراكز الضريبية باشرت بالعمل في ظل رقمنة النظام الجبائي حيث يعتمد عليه في تسهيل الخدمات على موظفيها من جهة، ولتسهيل سيرورة آلية العمل وخلوه من الاخطاء من جهة اخرى، حيث أن الفروع الجهوية ايضا يستلزم عليها ان تكون ضمن هذه الآلية للرقمنة، وكذاك ايضا الامر يسري على الفروع الولائية.

وقد تم اختيار العينة بشكل عشوائي مع التركيز على الموظفين الذين لهم صلة مباشرة بالعمل وفق رقمنة النظام الجبائي.

الفرع الثاني: اختيار عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عدة موظفين، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 35 موظف من مجتمع الدراسة موزعة كالتالي: 45 استبيان إلكتروني، 3 موظفين من مديرية الضرائب بسكرة، 10 موظفين بمركز الضرائب (CDI) بسكرة.

تم اعداد الاستبيان الخاص بالدراسة، وقد تم توزيعه على العينة المدروسة بغرض جمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، حيث تم اختيار الإحصائية اللازمة بهدف الحصول على نتائج إحصائية صحيحة.

الفرع الثالث: الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية:

تم استعمال الاستبيان من نوع ليكارت ثلاثي الأداة في هذه الدراسة الميدانية، وتكون اراء الموظفين منقسمة الى موافق، محايد، معارض، كما هو مبين في الملحق (01).

- إعداد استبيان اولي من اجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان للتحكيم لحصر الأخطاء والخروج بمعلومات دقيقة.
- توزيع الاستبيان على افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- انتظار مدة عشرة أيام للرد على جميع الاستبيانات الموزعة.

تضمن الجزء الأول من الاستبيان مجموعة من البيانات الشخصية التي يملأها كل مستجوب حسب ما يتطابق معه، ثم يأتي المحور الاول من الاستبيان الذي تم بناؤه على الفرضية الأولى للدراسة (متطلبات رقمنة النظام الجبائي)، والذي يتكون من (20) عبارة كلها تدخل في مجال المعايير التي تضبط رقمنة النظام الجبائي، ثم المحور الثاني الذي تم بناؤه على الفرضية الثانية للدراسة، والذي ينقسم بدوره الى ثلاثة مجالات جسدت في (15) عبارة تدخل في مجال الحد من أشكال التهرب الضريبي.

من بين الأدوات الإحصائية التي استعملت للوصول لهدف الدراسة، تم استخدام الاختيارات التالية عن طريق برنامج **SPSS 20**.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة ومعرفة اتجاه العينة.
- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة الثبات للمقاييس المستخدمة.
- اختبار كولموكروف سميرنوف للتأكد من طبيعة التوزيع.
- معامل الارتباط بيرسون للبيانات طبيعية.

المطلب الثاني: اختبار الطبيعة طبيعة توزيع البيانات بمعامل كولموكروف سميرنوف.

الجدول رقم 01: اختبار الطبيعة بمعامل كولموكروف سميرنوف بالنسبة للمحور الأول: متطلبات رقمنة النظام الجبائي

الرقم	الفقرات	معامل كولموكروف سميرنوف (Z)	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	توفر شبكة حديثة الاتصالات والبيانات.	3.631	0.000
2	توفر قاعدة اتصالات السلكية ولا سلكية تؤمن التواصل ونقل المعلومات.	3.748	0.000
3	وجود الإرادة السياسية لإدخال التغيرات الجوهرية.	2.615	0.000
4	توفر الجهد، المال والوقت فهي من أهم العناصر لنجاح رقمنة النظام الجبائي.	3.926	0.000
5	تواجد موظفين مكونين ومثقفين مواكبة مع التحول الجديد تحت إطار الرقمنة.	3.658	0.000
6	وجود اتصال إيجابي بين طرفي المتعاملين في النظام الجبائي من خلال الشرح للتغيرات الطارئة.	3.433	0.000
7	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.	2.125	0.000
8	تم سن قوانين تشريعية جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع الجديدة.	2.306	0.001
9	توفر كل الوسائل الالكترونية التكنولوجية لكلا من الطرفين للتواصل الفعال.	2.375	0.002
10	معقولية أسعار وسائل الرقمنة لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.	2.501	0.011
11	تم وصول النظام الجبائي إلى المعايير الدولية من خلال تبادل البرامج دوليا.	2.512	0.000
12	يتم التحصيل الجبائي بالطرق العصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.	2.399	0.000
13	تم التحكم بالمخاطر التكنولوجية وخاصة في بداية الطريق.	2.318	0.000
14	يتم ادارة والتحكم في أخطاء كلا طرفي المتعاملين لعدم وجود ضمان في قدرة المواكبة الأولية.	2.089	0.001
15	توفر الدعم المالي لتنفيذ المشروع.	2.089	0.000

16	تم تغطية كل مصارف التحول الرقمي من كل جوانبه المادية والبشرية.	2.630	0.000
17	توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.	1.918	0.001
18	توفر السرية الكبيرة لجميع المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.	2.570	0.000
19	وجود مجال واسع مفتوح لجميع للمواطنين للتفاعل في رقمنة النظام الجبائي.	1.828	0.003
20	معقولية أسعار كل خدمات الأنترنت المساهمة في زيادة حجم النطاق.	1.907	0.001

الجدول رقم 02: اختبار الطبيعة بمعامل كولموكروف سميرنوف بالنسبة للمحور الثاني: الحد من أشكال التهرب الضريبي.

الرقم	الفقرات	معامل كولموكروف سميرنوف (Z)	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	استثناء أرباح بعض المؤسسات الصناعية لتشجيع انشائها.	2.474	0.000
2	معاقبة المشرعين المتواطئين في الفساد الضريبي.	3.614	0.000
3	تحقيق العدالة الضريبية بين كل المكلفين.	3.748	0.000
4	معاينة حجم نفقات الشركات.	3.545	0.000
5	نشر الوعي الضريبي.	3.741	0.000
6	التحقق من صحة حجم المبيعات المقدمة لمصلحة الضرائب.	3.570	0.000
7	معاينة الاقرارات الضريبية المقدمة من طرف المكلف.	3.676	0.000
8	تشديد وتفعيل العقوبات على المتهربين.	3.813	0.000
9	التحقق من تسجيل نشاطات الأفراد.	3.866	0.000
10	مراجعة وضبط التشريعات الضريبية.	3.878	0.000
11	تنظيم عملية دخول وخروج الأموال على حدود الدول.	3.559	0.000
12	عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.	2.922	0.000
13	توفر إدارة ضريبية بدرجة عالية من الكفاءات.	2.604	0.000
14	تبسيط الإجراءات والنظام الضريبي.	3.583	0.000
15	تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة.	3.804	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

ومن خلال حسابنا لمعامل كولموكروف سميرنوف (Z) وجدنا أن القيمة الاحتمالية لكافة عبارات وفقرات الاستبيان أقل من مستوى الدلالة المعنوية وهي (α =0.05)، وهذا ما يؤكد لنا أن التوزيع طبيعي أو معلمي.

لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات الاحصائية التي تتناسب مع هذا التوزيع:

- النسب المئوية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، الذي استخدم بشكل أساسي في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط بيرسون (*SpirmanLinearCorrelation Coefficient*) لقياس درجة الارتباط، كما يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات المعلمية.
- **المتوسط الحسابي المرجح للفئات:** يتم حساب ذلك من خلال:
  - حساب المدى: المدى= أكبر قيمة –اقل قيمة اي 3-1=2
  - ثم يتم تقسيم المدى على عدد الفئات 3/2 = 0.66، يتم إضافة 0.66 الى اقل قيمة حتى نصل الى أكبر قيمة كالتالي:

الجدول رقم 03: يوضح المتوسط المرجح للفئات.

الجدول المجالات	موافق	محايد	غير موافق
المتوسط الحسابي	1 الى 1.66	1.67 الى 2.33	2.34 الى 3

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

المطلب الثالث: اختبار الصدق والثبات.

الفرع الأول: اختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

الجدول رقم 04: اختبار درجة الثبات

المحور	عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
المحور الأول	20	0.91
المحور الثاني	15	0.90

المصدر: من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

من خلال الجدول السابق نجد أن عبارات الاستبيان تمتاز بالثبات حسب معامل ألفا كرونباخ الذي تجاوزت نسبته المتحققة 91% بالنسبة للمحور الاول، أي انها مقبولة وهذا بمجموع 20 عبارة، أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت نسبته 90%، أي انها مقبولة وهذا بمجموع 15 عبارة وهذا يؤكد لنا ثبات فقرات محاور الاستبيان بشكل عام.

الفرع الثاني: اختبار صدق الاستبيان.

أولا: صدق المحكمين:

لمعرفة مدى صدق الاستبيان فقد تم عرضه في المرحلة الأولى على أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق، للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه وكذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، وقد استجبنا لآراء المحكمين، وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وعلى إثر ذلك توصلنا إلى الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم (01).

ثانيا: صدق المقياس:

أ: الاتساق الداخلي (Validity Internal):

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور التي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه.

ب: نتائج الاتساق الداخلي (Validity Internal):

الجدول رقم05: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور الاول.

الرقم	المحور الأول: متطلبات رقمنة النظام الجبائي.	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	توفر شبكة حديثة الاتصالات والبيانات.	0.565	0.000
2	توفر قاعدة اتصالات السلكية ولا سلكية تؤمن التواصل ونقل المعلومات.	0.468	0.000
3	وجود الإرادة السياسية لإدخال التغيرات الجوهرية.	0.154	0.250
4	توفر الجهد، المال والوقت فهي من أهم العناصر لنجاح رقمنة النظام الجبائي.	0.380	0.003
5	تواجد موظفين مكونين ومثقفين مواكبة مع التحول الجديد تحت إطار الرقمنة.	0.366	0.005
6	وجود اتصال إيجابي بين طرفي المتعاملين في النظام الجبائي من خلال الشرح للتغيرات الطارئة.	0.488	0.000
7	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.	0.652	0.000
8	تم سن قوانين تشريعية جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع الجديدة.	0.666	0.003
9	توفر كل الوسائل الالكترونية التكنولوجية لكلا من الطرفين للتواصل الفعال.	0.657	0.000
10	معقولية أسعار وسائل الرقمنة لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.	0.697	0.000
11	تم وصول النظام الجبائي إلى المعايير الدولية من خلال تبادل البرامج دوليا.	0.738	0.000
12	يتم التحصيل الجبائي بالطرق العصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.	0.780	0.000

13	تم التحكم بالمخاطر التكنولوجية وخاصة في بداية الطريق.	0.728	0.000
14	يتم ادارة والتحكم في أخطاء كلا طرفي المتعاملين لعدم وجود ضمان في قدرة المواكبة الأولية.	0.689	0.000
15	توفر الدعم المالي لتنفيذ المشروع.	0.686	0.000
16	تم تغطية كل مصارف التحول الرقمي من كل جوانبه المادية والبشرية.	0.631	0.000
17	توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.	0.740	0.000
18	توفر السرية الكبيرة لجميع المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.	0.656	0.000
19	وجود مجال واسع مفتوح لجميع للمواطنين للتفاعل في رقمنة النظام الجبائي.	0.545	0.000
20	معقولية أسعار كل خدمات الأنترنت المساهمة في زيادة حجم النطاق.	0.776	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20(مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

من الجدول أعلاه والذي يبن أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (α =0.05)، والتي تبين ان المحور الأول صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم06: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني.

الرقم	المحور الثاني: الحد من أشكال التهرب الضريبي.	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	استثناء أرباح بعض المؤسسات الصناعية لتشجيع انشائها.	0.177	0.183
2	معاقبة المشرعين المتواطئين في الفساد الضريبي.	0.600	0.000
3	تحقيق العدالة الضريبية بين كل المكلفين.	0.681	0.000
4	معاينة حجم نفقات الشركات.	0.708	0.000
5	نشر الوعي الضريبي.	0.784	0.000
6	التحقق من صحة حجم المبيعات المقدمة لمصلحة الضرائب.	0.840	0.000
7	معاينة الاقرارات الضريبية المقدمة من طرف المكلف.	0.797	0.000
8	تشديد وتفعيل العقوبات على المتهربين.	0.837	0.000
9	التحقق من تسجيل نشاطات الأفراد.	0.764	0.000
10	مراجعة وضبط التشريعات الضريبية.	0.788	0.000
11	تنظيم عملية دخول وخروج الأموال على حدود الدول.	0.587	0.000
12	عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.	0.675	0.000
13	توفر إدارة ضريبية بدرجة عالية من الكفاءات.	0.584	0.000
14	تبسيط الإجراءات والنظام الضريبي.	0.524	0.000
15	تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة.	0.796	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS.V20 (مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

من الجدول أعلاه والذي يبن أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (α=0.05)، والتي تبين ان المحور الثاني صادق لما وضع لقياسه.

عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة

الجدول رقم 07: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة.

الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاره العينة
	المحور الأول: متطلبـــات رقمنة النظام الجبائي.			
1	توفر شبكة حديثة الاتصالات والبيانات.	1.327	0.685	موافق
2	توفر قاعدة اتصالات السلكية ولا سلكية تؤمن التواصل ونقل المعلومات.	1.258	0.608	موافق
3	وجود الإرادة السياسية لإدخال التغيرات الجوهرية.	1.655	0.806	موافق
4	توفر الجهد، المال والوقت فهي من أهم العناصر لنجاح رقمنة النظام الجبائي.	1.189	0.544	موافق
5	تواجد موظفين مكونين ومثقفين مواكبة مع التحول الجديد تحت إطار الرقمنة.	1.362	0.742	موافق
6	وجود اتصال إيجابي بين طرفي المتعاملين في النظام الجبائي من خلال الشرح للتغيرات الطارئة.	1.413	0.750	موافق
7	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.	2.103	0.872	محايد
8	تم سن قوانين تشريعية جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع الجديدة.	2.103	0.911	محايد
9	توفر كل الوسائل الالكترونية التكنولوجية لكلا من الطرفين للتواصل الفعال.	1.862	0.907	محايد
10	معقولية أسعار وسائل الرقمنة لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.	1.775	0.879	محايد
11	تم وصول النظام الجبائي إلى المعايير الدولية من خلال تبادل البرامج دوليا.	2.206	0.893	محايد
12	يتم التحصيل الجبائي بالطرق العصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.	2.103	0.930	محايد
13	تم التحكم بالمخاطر التكنولوجية وخاصة في بداية الطريق.	2.241	0.823	معارض
14	يتم ادارة والتحكم في أخطاء كلا طرفي المتعاملين لعدم وجود ضمان في قدرة المواكبة الأولية.	2.155	0.812	موافق
15	توفر الدعم المالي لتنفيذ المشروع.	1.982	0.907	محايد
16	تم تغطية كل مصارف التحول الرقمي من كل جوانبه المادية والبشرية.	2.310	0.842	محايد
17	توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.	2.000	0.878	محايد
18	توفر السرية الكبيرة لجميع المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.	1.741	0,869	محايد
19	وجود مجال واسع مفتوح لجميع للمواطنين للتفاعل في رقمنة النظام الجبائي.	2.000	0.858	محايد
20	معقولية أسعار كل خدمات الأنترنت المساهمة في زيادة حجم النطاق.	2.017	0.868	محايد
	المجمـــــوع	1.840	0.504	محايد

	المحور الثاني: الحد من أشكال التهرب الضريبي.			
1	استثناء أرباح بعض المؤسسات الصناعية لتشجيع انشائها.	1.724	0.833	محايد
2	معاقبة المشرعين المتواطئين في الفساد الضريبي.	1.293	0.621	محايد
3	تحقيق العدالة الضريبية بين كل المكلفين.	1.258	0.608	معارض
4	معاينة حجم نفقات الشركات.	1.293	0.592	موافق
5	نشر الوعي الضريبي.	1.241	0.571	موافق
6	التحقق من صحة حجم المبيعات المقدمة لمصلحة الضرائب.	1.362	0.718	موافق
7	معاينة الاقرارات الضريبية المقدمة من طرف المكلف.	1.258	0.579	موافق
8	تشديد وتفعيل العقوبات على المتهربين.	1.241	0.601	موافق
9	التحقق من تسجيل نشاطات الأفراد.	1.206	0.554	موافق
10	مراجعة وضبط التشريعات الضريبية.	1.224	0.593	موافق
11	تنظيم عملية دخول وخروج الأموال على حدود الدول.	1.344	0.689	موافق
12	عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.	1.448	0.626	موافق
13	توفر إدارة ضريبية بدرجة عالية من الكفاءات.	1.603	0.747	موافق
14	تبسيط الإجراءات والنظام الضريبي.	1.379	0.745	موافق
15	تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة.	1.224	0.563	موافق
	المجمـــــوع	1.340	0.424	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يظهر لنا الجدول رقم المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان، حيث قسم الجدول الى محورين كالتالي:

المحور الأول المتعلق بمتطلبات رقمنة النظام الجبائي، كان متوسطه الحسابي 1.840 بانحراف معياري 0.504 أي ان اتجاه العينة لهذا المحور كان (بمحايد).

المحور الثاني المتعلق بالحد من أشكال التهرب الضريبي، كان متوسطه حسابي 1.340 بانحراف معياري 0.424 اي ان اتجاه العينة لهذا المحور كان (بموافق).

المطلب الرابع: الدراسة الإحصائية للمتغيرات الشخصية للدراسة.

الفرع الأول: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم9-1: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ليسانس	29	50 %
ماستر	17	29.3 %
ماجستير	2	3.4
دكتوراه	2	3.4
أخرى	8	13.8
المجمـــــوع	58	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 09: يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

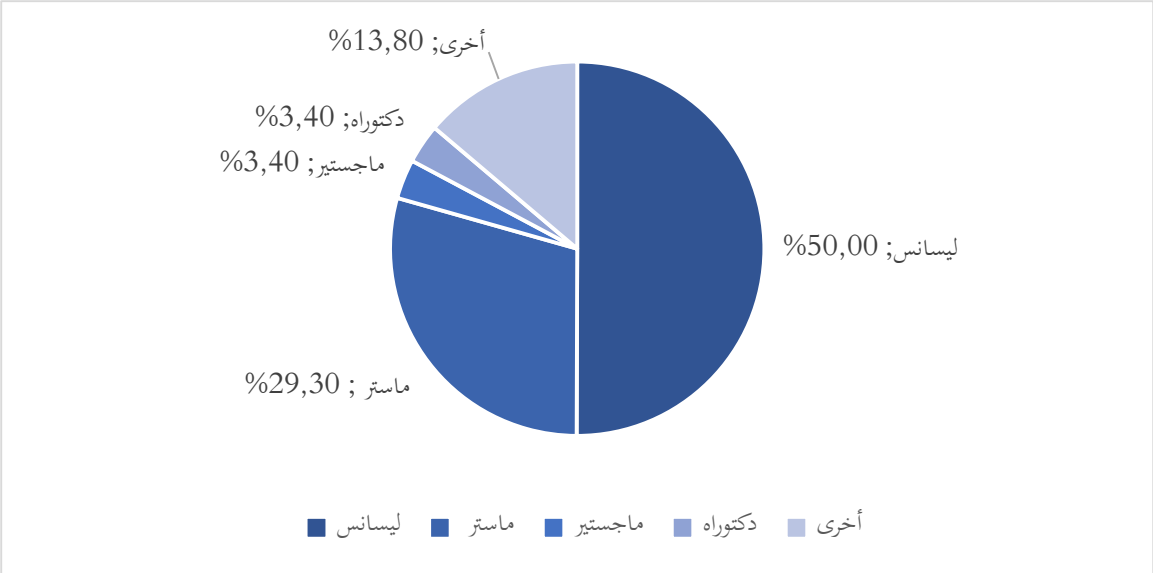

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

تتكون العينة المدروسة من 58 فرد تتباين فيها مستوياتهم (مؤهلاتهم العلمية) من شخص الى اخرى، حيث تمثل ليسانس نسبة 50%، نسبة الماستر 29,30%، نسبة الماجستير 3,40% 29، نسبة الدكتوراه 3,40%، نسبة المؤهلات الأخرى 13,80% من العينة ككل.

مناقشة النتائج: من خلال الجدول السابق نجد ان المؤهل العلمي الغالب على هذه الدراسة هو ليسانس بنسبة 50% كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود الى الكفاءات المطلوبة عند التوظيف بعينة الدراسة، الذي يتطلب مجهودات كبيرة في متابعة تصريحات وتسديدات مجتمع الدراسة ومختلف العمليات الجبائية الاخرى.

الفرع الثاني: توزيع العينة حسب التخصص الأكاديمي:

الجدول رقم 9-2: يوضح توزيع العينة حسب التخصص الأكاديمي.

التخصص الأكاديمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
محاسبة وتدقيق	6	10.3%
جباية وضرائب	18	31%
إدارة وتسيير	5	8.6%
أخرى	29	50%
المجمـــــوع	58	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 10: يوضح توزيع العينة حسب العمر

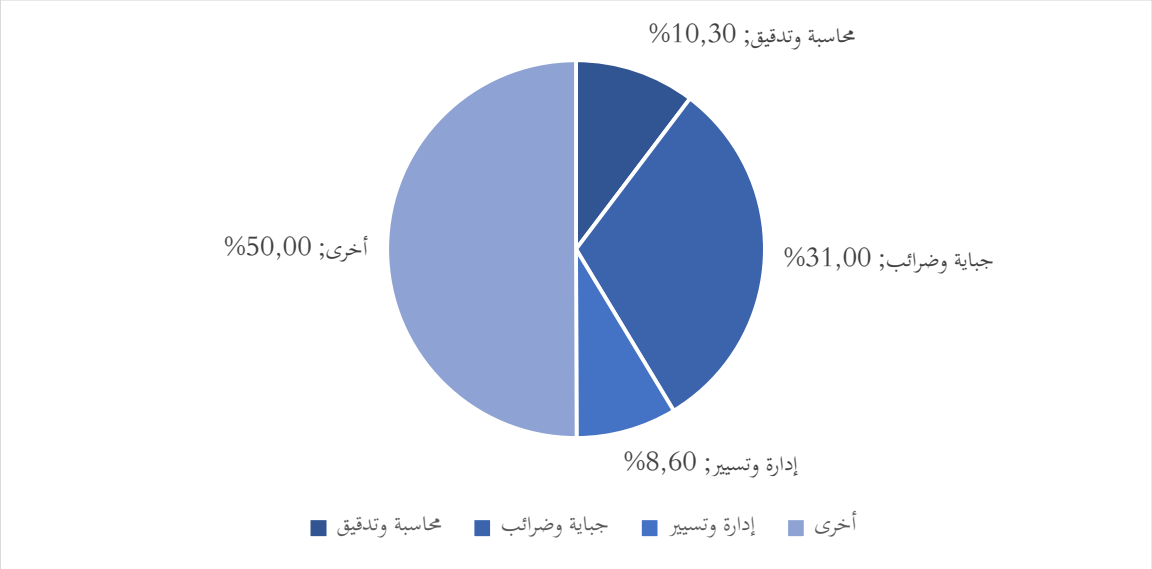

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

توزعت عينة الدراسة إلى أربعة فئات حسب التخصص الأكاديمي لكل فرد، حيث كانت النتائج كالتالي: 06 أفراد تخصص محاسبة وتدقيق بنسبة 10.3%، 18 فرد تخصص جباية وضرائب بنسبة 31%، 5 أفراد تخصص إدارة وتسيير بنسبة 8.6%، وفي الأخير 29 فرد من تخصصات أخرى بنسبة 50%.

مناقشة النتائج: من خلال الجدول السابق نجد ان التخصص الغالبة على هذه الدراسة هي التخصصات الأخرى بنسبة 50% كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود الى اثراء العينة بمختلف التخصصات المتنوعة للموظفين، وذلك راجع إلى فتح المجال لجميع الموظفين والتنوع المطلوب لمتابعة جميع المعاملات.

الفرع الثالث: توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية:

تكونت عينة الدراسة من 58 وظيفة لمختلف موظفين قطاع الضرائب، حيث تنوعت الوظائف من موظف إلى آخر وذلك راجع حسب منصبه وتخصصه الأكاديمي الذي يتلاءم معه، ومنه كانت أغلبية النتائج كالتالي: رئيس مصلحة، رئيس مكتب، قابض ضرائب، محاسب رئيسي، محاسب عمومي، عون أمن ووقاية، محقق في المحاسبة والجباية، مدير فرعي، مدير مركزي، مفتش رئيسي بمركز الضرائب، مفتش قسم بمفتشية الضرائب، مهندس دولة اعلام الي.

الفرع الرابع: توزيع العينة حسب حاملي الشهادات المهنية:

الجدول رقم9-4: توزيع العينة حسب حاملي الشهادات المهنية.

الشهادات المهنية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
نعم	38	65.5%
لا	20	34.5%
المجمـــــوع	58	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 12: يوضح توزيع العينة حسب حاملي الشهادات المهنية

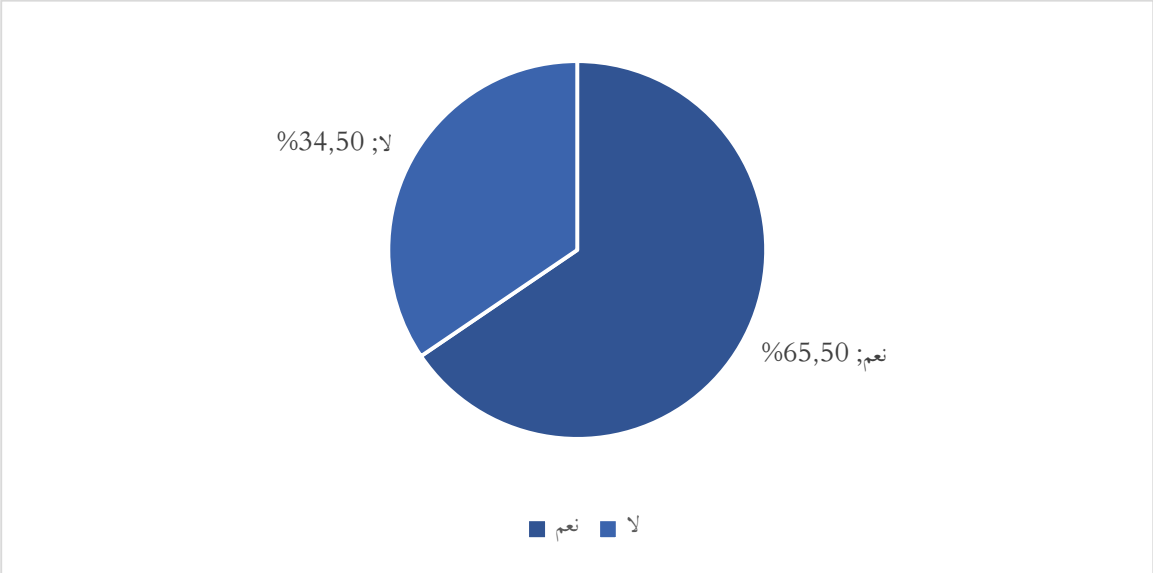

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

توزعت عينة الدراسة حسب فئتان لحاملي الشهادات المهنية، حيث 38 فرد من العينة لديهم شهادات مهنية أي بنسبة 65.5%، و20 فرد غير حاملين لشهادات مهنية بنسبة 34.5%.

من خلال الجدول السابق نجد ان الفئة الحاملة للشهادات المهنية الغالبة على هذه الدراسة بنسبة 65.5% كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود الى مدى أهمية هذه الشهادات في الكفاءات المطلوبة عند التوظيف.

الفرع الخامس: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم9-5: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 10 سنوات	27	46.6%
من 11 إلى 20 سنوات	21	36.2%
أكثر من 21 سنة	10	17.2%
المجمـــــوع	58	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

الشكل رقم 13: يوضح توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

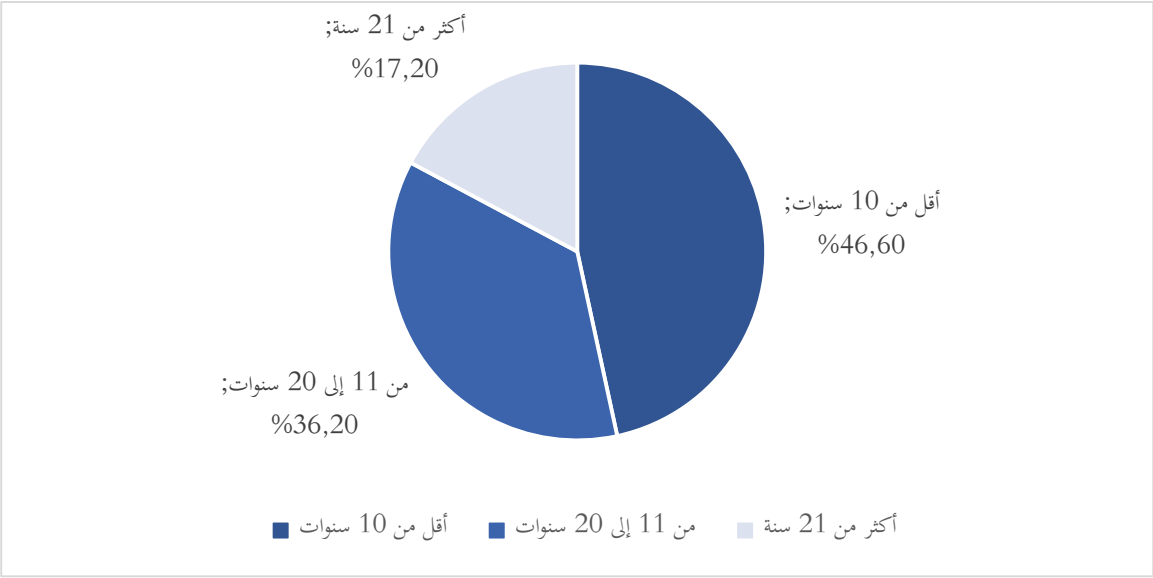

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

توزعت عينة الدراسة حسب ثلاثة فئات للخبرة المهنية، 27 فرد من لديهم خبرة (أقل من 10 سنوات) أي بنسبة 46.6%، ثم تليها فئة الموظفين ذوي الخبرة (من 11 إلى 20 سنوات) ب 21 فرد بنسبة 36.2%، وتليها الفئة الأخيرة (أكثر من 22 سنة) ب 10 أفراد بنسبة 17.2%.

مناقشة النتائج: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة الأكبر للخبرة المهنية مست الفئة (أقل من 10 سنوات)، وهذا يدل على ان المسؤولين لعينة الدراسة لا يهتمون بأصحاب الخبرات للاعتماد عليهم في العمل، بل يكمن اهتمامهم بما يقومون به في عملهم من إتقان وكفاءة.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ومن أجل إثبات صحة أو نفي الفرضيات الخاصة بها، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences V.20(SPSS)، ومنه سوف يتم تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، والوصول إلى نتائج تتعلق باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

لقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي: (Statistical Package for the Social Sciences V.20(SPSS)، حيث قمنا بفرز تحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان العادي.

كما اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات على برنامج (EXCEL 2013)، بحيث تضمنت ورقة الحساب (35) سطرا وفقا لعدد الاستبيانات المملوءة والصالحة التي اعتمدت في الدراسة، (45) عمودا، بخانة لكل جواب رئيسي أو جواب فرعي، بهذا أصبحت قاعدة الاستبيان مكونة من 35*45=1575.

وقد تم تكميم (Quantification) المعطيات التي تضمنتها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة والأسطر بإتباع أسلوب الترميز العددي كما يلي:

- يرمز للخيار الأول بموافق بالعدد (1)، الخيار الثاني بمحايد بالعدد (2)، الخيار الثالث بمعارض بالعدد (3).

وسيتم اختبار الفرضيات بالاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار F فيشر للانحدار الخطي البسيط (*Testsfichet*) ، لمعرفة إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة.

اختبار الفرضيات: لقد تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما وهذا من أجل وصف عينة الدراسة وكل فقرة من فقرات استبيان الدراسة.

وكذلك لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (*tests fichet*، One-SampleT-Test)، بحيث تعتبر هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و بذلك فقد تم اختبار الفرضيات كالتالي:

التحقق من صحة فرضيات الدراسة:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الاولى: تنص هذه الفرضية على هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته، وبالتالي يكون اختبار هذه الفرضية كما يلي:

$\mathbf{H_0}$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

$\mathbf{H_1}$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضة قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة رقمنة النظام الجبائي وتأثيره على الحد من التهرب الضريبي.

فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

أولا: هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

ثانيا: ما هي قوة هذه العلاقة؟

- ومن ثم تحديد نتائج علاقة رقمنة النظام الجبائي وتأثيره على الحد من التهرب الضريبي.
- وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

وتنص الفرضية الاولى على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم الى قسمين:

- **الفرضية 1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته ويرمز لها بـ: H_0 (الفرضية الصفرية).
- **الفرضية 2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته ويرمز لها ب H_1 (الفرضية البديلة).

جدول رقم12: العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	المعلمات المقدرة	
					الثابت	المعامل
0,145	9,526	1	56	0,003	1,216	0,458

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20(*مستوى الدلالة المستخدم هوα=**0.05**)

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 14.5% وهي نسبة مقبولة وتعبر عن مدى تأثير رقمنة النظام الجبائي في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 9.526، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.003 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه توجد علاقة بين المتغيرين أي أن رقمنة النظام الجبائي يؤثر في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته تأثيرا ذو ذات دلالة إحصائية حسب اراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية (البديلة H_1) ونقبل الفرضية (الصفرية H_0) والتي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

وللتعبير على طبيعة هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط تكون كما يلي:

$$Y= 0.458 * (X) + 1.216$$

حيث يمكننا القول حسب هذه المعادلة، انه كلما تغير رقمنة النظام الجبائي بوحدة واحدة انعكس ذلك بعلاقة طردية بقيمة 0.458 وحدة في الحد من اشكال التهرب الضريبي تعزى لمشروعيته.

الشكل رقم 13: شكل الانتشارين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

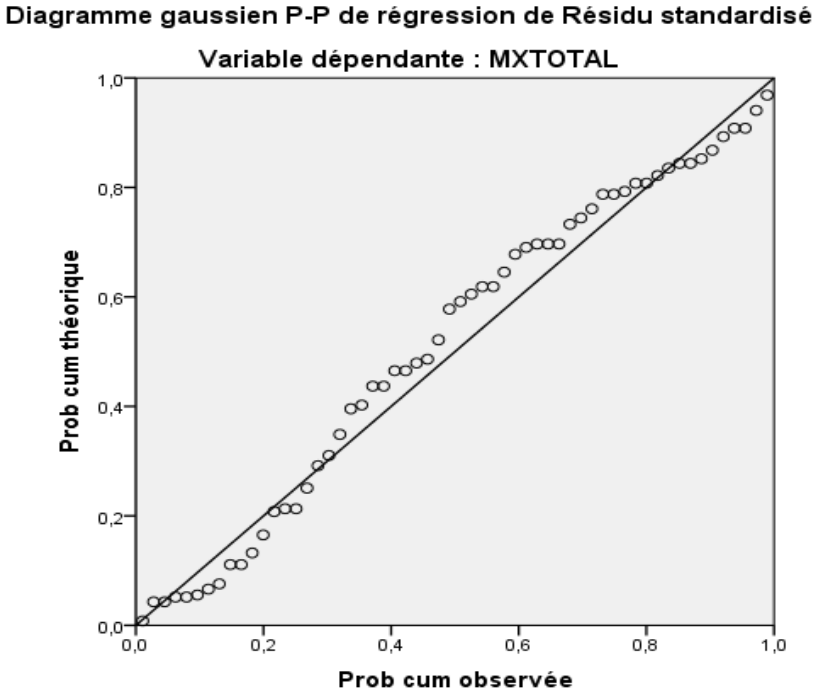

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

- **نتيجة اختبار الفرضية الأولى:**

حسب نتيجة اختبار فيشر F، فانه تم رفض الفرضية (البديلة H_1) التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته وتم قبول الفرضية (الصفرية H_0) أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

حسب رأينا إن العينة على حق في الموافقة وبربط العلاقة بين تأثير رقمنة النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي يعزى بمشروعيته طرديا، وذلك لعدة أسباب ومن أهمها أن رقمنة النظام الجبائي لها الكفاءة العالية في التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي سواء كان مشروعا أو غير مشروعا وذلك من خلال عدة طرق تتبعها رقمنة النظام الجبائي وهذا إما عن طريق الرقابة عالية الكفاءة للفواتير الالكترونية أو من خلال تحليلات للبيانات التي تقوم بها، والتي توضح وتبين كل العمليات التي يتم اطفاء الضوء عليها للتهرب ضريبيا من خلالها.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه، وبالتالي يكون اختبار هذه الفرضية كما يلي:

H_0 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

H_1 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضة قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

أولا: هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

ثانيا: ما هي قوة هذه العلاقة؟

ومن ثم تحديد نتائج العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

- وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

وتنص الفرضية الثانية على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم الى قسمين:

- **الفرضية 1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه ويرمز لها بـ: H_0 (الفرضية الصفرية).
- **الفرضية 2**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه ويرمز لها ب H_1 (الفرضية البديلة).

جدول رقم12: العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	المعلمات المقدرة	
					الثابت	المعامل
0,053	3,153	1	56	0,081	1,560	0,223

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20(***مستوى الدلالة المستخدم هو**α**=0.05**)

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 5,3% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعبر عن مدى تأثير رقمنة النظام الجبائي في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 3,153، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,081 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن رقمنة النظام الجبائي لا يؤثر على الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى حجمه تأثيرا ذو ذات دلالة إحصائية حسب اراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية الأولى (الصفرية H_0) ونقبل الفرضية الثانية (البديلة H_1) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثريها على الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى حجمه، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

الشكل رقم 13: شكل الانتشارين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

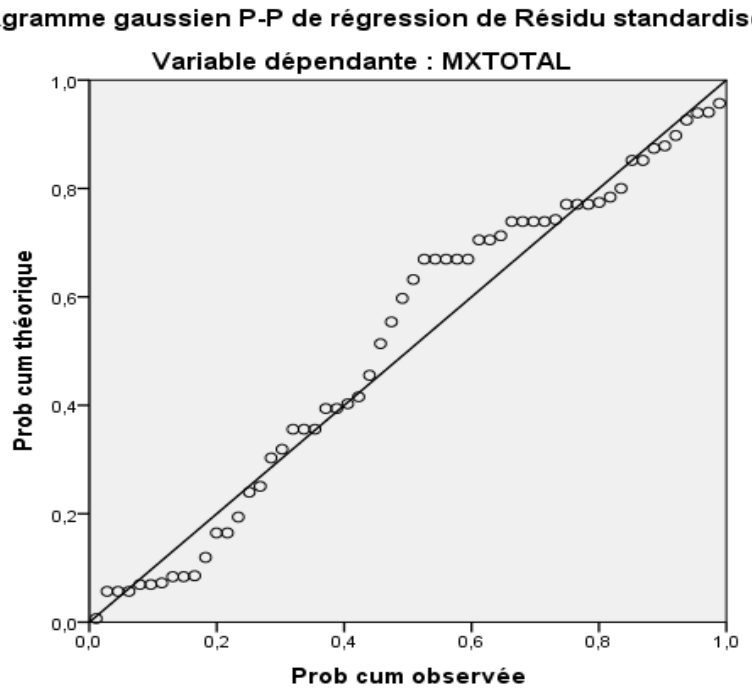

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

- **نتيجة اختبار الفرضية الثانية:**

حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الأولى (الصفرية H_0) التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيرها في الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه وتم قبول الفرضية الثانية (البديلة H_1) أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيرها في الحد من أشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

نتفق في الرأي مع العينة التي لم تعطي الموافقة وبالتصريح من عدم وجود علاقة بين تأثير رقمنة النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي يعزى لحجمه، وهذا لأسباب منطقية فان الحجم الحقيقي للفواتير الموجودة في المؤسسات لا يمكن التحكم والسيطرة في معرفته بدقة، لأن العمليات القائمة داخل أي مؤسسة بمثابة سرية في عملها لا يمكن لأحد معرفتها الا من شخصها، لذلك يمكن التلاعب بحجم الفواتير المصرحة أو عدم التصريح الجزئي بها، و كما نعلم أن هناك الكثير من المؤسسات والمنشآت ولكل مؤسسة لها الآلاف من العمليات التجارية التي ستترجم إلى فواتير، لذلك فان رقمنة النظام الجبائي هنا في هاته الحالة لا يمكنها المراقبة والحد من التهرب الضريبي إلا بالفواتير التي تم التصريح بها والعمليات التجارية التي لها العلم بها فقط.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة: تنص هذه الفرضية على هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه، وبالتالي يكون اختبار هذه الفرضية كما يلي:

H_0 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

H_1 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضة قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

أولا: هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

ثانيا: ما هي قوة هذه العلاقة؟

ومن ثم تحديد نتائج العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

- وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

وتنص الفرضية الثالثة على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم الى قسمين:

- **الفرضية 1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه ويرمز لها بـ: H_0 (الفرضية الصفرية).
- **الفرضية 2**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه ويرمز لها ب H_1 (الفرضية البديلة).

جدول رقم12: العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	المعلمات المقدرة	
					الثابت	المعامل
0,116	7,327	1	56	0,009	1,329	0,365

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20(*مستوى الدلالة المستخدم هوα=**0.05**)

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 11.6% وهي نسبة مقبولة وتعبر عن مدى تأثير رقمنة النظام الجبائي في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت **7,327**، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة **0,009** وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه توجد علاقة بين المتغيرين أي أن رقمنة النظام الجبائي يؤثر في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه تأثيرا ذو ذات دلالة إحصائية حسب اراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية (البديلة H_1) ونقبل الفرضية (الصفرية H_0) والتي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه ، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

وللتعبير على طبيعة هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط تكون كما يلي:

$$Y = 0.365 * (X) + 1.329$$

حيث يمكننا القول حسب هذه المعادلة، انه كلما تغير رقمنة النظام الجبائي بوحدة واحدة انعكس ذلك بعلاقة طردية بقيمة 0.365 وحدة في الحد من اشكال التهرب الضريبي تعزى لمكان وقوعه.

الشكل رقم 13: شكل الانتشارين بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

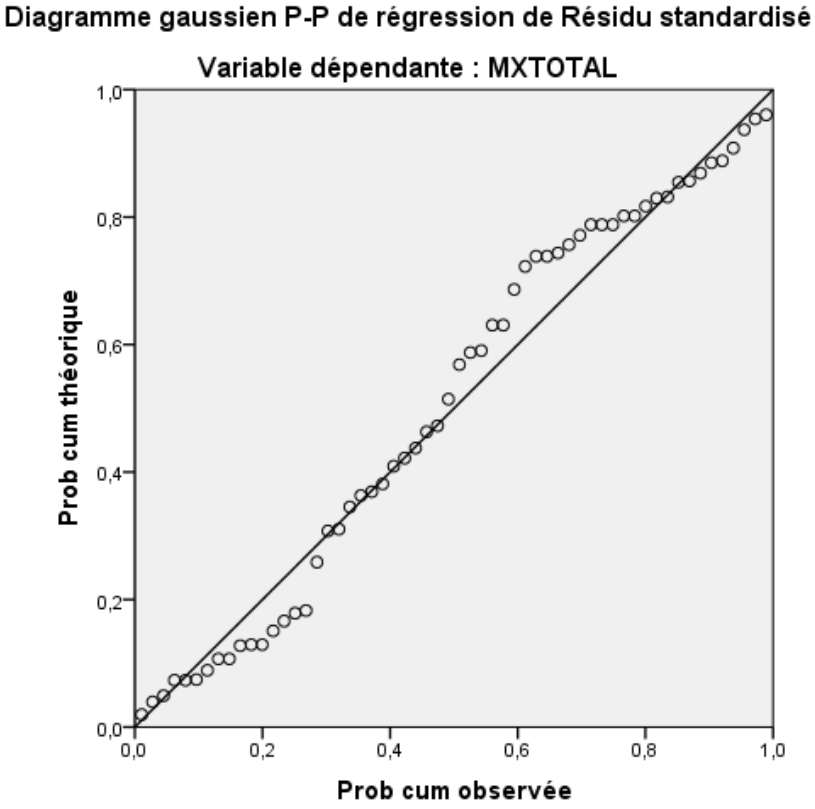

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

- **نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:**

حسب نتيجة اختبار فيشر F، فانه تم رفض الفرضية (البديلة H_1) التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه وتم قبول الفرضية (الصفرية H_0) أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

ونذهب أيضا في الرأي مع العينة في الموافقة وربط العلاقة بين تأثير رقمنة النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه طرديا، فان رقمنة النظام الجبائي لها القدرة على السيطرة في جميع العمليات التجارية التي يحاول المكلف من خلالها بالتهرب الضريبي بطريقة غير مباشرة في حدود الوطن خاصة الجمركية، وإن رقمنة النظام الجبائي اتسمت بالكفاءة العالية والدقيقة التي أوصلت بها في الكشف عن كل التهربات الضريبية والتلاعبات والحيل في العمليات التي تقوم محليا ولها التحصيل الفعلي في بلد أخر.

خلاصة الفصل الثاني:

انطلاقا من نتائج الدراسة ومن أراء موظفين قطاع الضرائب في مختلف أنحاء الوطن، يعتبر رقمنة النظام الجبائي ذو أهمية كبيرة ومركز أساسي في هذا القطاع، كما يعتبر رقمنة النظام الجبائي عامل أساسي للحد من أشكال التهرب الضريبي مما يؤدي إلى إعطاء معلومات واضحة ودقيقة وكافية كذلك. وتسهيل وصولها في الوقت المناسب وبالتالي الوصول إلى الرقابة الفعالة.

إن التأييد الواسع من طرف أفراد العينة الذين تم دراستهم من خلال مجموعة من الآراء والإجابات يتفقون على أن رقمنة النظام الجبائي له انعكاسات كبيرة للحد من شكل التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته ومكان وقوعه، وبالتالي ينتج عليه زيادة التحصيل الضريبي.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المستجوبين على أن تطبيق رقمنة النظام الجبائي، لا يكون له انعكاس على الحد من التهرب الضريبي، مما يأكد لنا ان أفراد العينة لهم الدراية الكافية في مجال رقمنة النظام الجبائي رغم محدودية تطبيقه في المؤسسات الضريبية.

خاتمـــــة

إن رقمنة النظام الجبائي مهمة جدا في تسهيل وتبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة أخرى، وعلى ضوء هذه الدراسة وجدنا أن أغلب المؤسسات الضريبية لا تستخدم تكنلوجيا رقمنة النظام الجبائي لأننا لا زلنا بعيدين البعد على تطبيقه في الجزائر وذلك راجع لجملة من الأسباب.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان رقمنة النظام الجبائي يؤثر بشكل كبير على الحد من أشكال التهرب الضريبي وذلك من خلال العينة المدروسة، تبين ان أغلب افراد هذه العينة يملكون الدراية الكافية للإحاطة بجميع جوانب رقمنة النظام الجبائي خاصتا انه تكنولوجيا جديد بالنسبة لقطاع الضرائب في الجزائر.

أولا: نتائج اختبار فرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية للموضوع ودراسة عينة من موظفين قطاع الضرائب في مختلف ولايات الوطن توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- الفرضية الأولى التي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته" فقد تم قبولها، هذا يعني ان رقمنة النظام الجبائي تؤثر في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته.

- الفرضية الثانية التي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه" فقد تم قبولها، هذا يعني ان رقمنة النظام الجبائي لا تؤثر في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لحجمه.

- الفرضية الثالثة التي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه" فقد تم قبولها أيضا، هذا يعني ان توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وتأثيره في الحد من اشكال التهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه.

ثانيا: نتائج الدراسة:

وفي نهاية هذه الدراسة تم استنتاج ما يلي:

- إن عمل نظام رقمنة النظام الجبائي على تحليل التقارير ورقابة الإقرارات الضريبية والفواتير الالكترونية سرع في الحد من التهرب الضريبي.
- اجماع الجميع على جودة معلومة الضريبية والعمل الجبائي تحت إطار الرقمنة التي زادت من شفافية وتعزيز ثقة المستخدم الجبائي.
- يجب توفير كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي وذلك من أجل العمل على مستوى كفئ أكير والوصول إلى الأهداف أسرع.
- يجب على النظام الجبائي التكوين الجيد للموظفين من أجل التحكم الجيد في التحول الرقمي الجديد وأخذ الأمر بكامل الجدية من أجل زيادة في مصداقية المعلومة الضريبية.
- سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي سهلت في التعاملات بين الطرفين للوصول إلى الأهداف بسرعة.

- تساعد رقمنة النظام الجبائي في عملية التبادل المشترك والابلاغ الجماعي.
- تساهم رقمنة النظام الجبائي على حد كبير في الحد من التهرب الضريبي.
- رقمنة النظام الجبائي توفر الجهد، التكاليف والوقت.
- الإجماع على أن الرقمنة ساهمت في حد كبير في بناء نظام جبائي عادل وقضت على قدر الإمكان على البيروقراطية.
- تساعد رقمنة النظام الجبائي في اعطاء الإحصاء الصحيح للوعاء الضريبي بذلك يتم التمكن من القضاء على أكبر عدد ممكن من التلاعبات.
- تنظيم عملية دخول وخروج الأموال على حدود الدول يساهم في الحد من أشكال التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه
- يساهم استثناء أرباح بعض المؤسسات الصناعية من الضرائب الحد من التهرب الضريبي وتشجيع انشائها.
- عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول يساهم في الحد من التهرب الضريبي.

ثالثا توصيات الدراسة:

- العمل على الاهتمام بجانب رضا العملاء والعمال حول رقمنة النظام الجبائي لتحقيق أهداف النظام.
- يجب تعميم الرقمنة على جميع مؤسسات النظام الجبائي، أي تبنيها من طرف جميع الحكومات.
- يجب التكوين الجيد للموظفين من أجل مساعدة العملاء في التأقلم في التحول الرقمي.
- السعي على توظيف الكفاءات والخبرات القادرة على العمل برقمنة النظام الجبائي.
- إلزامية توفر كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحات
إهـــداء	
شكر وعرفان	
ملخص	
قائمة الأشكال	Erreur ! Signet non défini.
قائمة الجداول	Erreur ! Signet non défini.
قائمة الملاحق	Erreur ! Signet non défini.
مقدمة	**أ – ز**
الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة النظام الجبائي والتهرب الضريبي	
تمهيد	**3**
المبحث الأول: ماهية رقمنة النظام الجبائي	
المطلب الأول: نشأة وماهية الرقمنة	**4**
الفرع الأول: نشأة الرقمنة	**4**
لفرع الثاني: ماهية الرقمنة	**6**
المطلب الثاني: أهداف وعوامل نجاح رقمنة النظام الجبائي	**7**
الفرع الأول: أهداف رقمنة النظام الجبائي	**7**
الفرع الثاني: عوامل نجاح رقمنة النظام الجبائي.	**11**
المطلب الثالث: أسباب ودوافع رقمنة النظام الجبائي	**12**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي	
المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي	**14**

المطلب الثاني: أسباب وأثار التهرب الضريبي	**14**
الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي	**14**
لفرع الثاني: آثار التهرب الضريبي	**18**
المطلب الثالث: أشكال التهرب الضريبي ومناهج قياسه	**20**
الفرع الأول: أشكال التهرب الضريبي	**20**
الفرع الثاني: مناهج قياس التهرب الضريبي	**22**
المبحث الثالث: رقمنة النظام الجبائي وعلاقته بالتهرب الضريبي	
المطلب الأول: طرق الحد من التهرب الضريبي في إطار رقمنة النظام الجبائي	**25**
المطلب الثاني: أثر الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي	**27**
الفرع الأول: آثار مباشرة	**27**
الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة	**28**
المطلب الثالث: المتطلبات الواجب توفرها لرقمنة النظام الجبائي	**29**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: المعنون بدراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبيانية	
المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان	**35**
الفرع الأول: مرحلة التصميم	**35**
الفرع الثاني: مرحلة إعادة التصميم	**35**
الفرع الثالث: مرحلة التصميم النهائي للاستبيان	**36**
المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان	**36**
الفرع الأول: المعلومات الشخصية	**36**
الفرع الثاني: محاور الاستبيان	**36**
المطلب الثالث: نشر وإدارة استمارة الاستبيان	**38**
المطلب الرابع: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة	**39**
الفرع الأول: الحدود المكانية	**39**
الفرع الثاني: الحدود الزمانية	**39**
الفرع الثالث: الحدود البشرية	**39**
الفرع الرابع: الحدود الموضوعية	**39**

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان	
المطلب الأول: مجتمع وأدوات الدراسة	**40**
الفرع الأول: مجمع الدراسة	**40**
الفرع الثاني: اختيار عينة الدراسة	**40**
الفرع الثالث: الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية	**40**
المطلب الثاني: اختبار الطبيعة طبيعة توزيع البيانات بمعامل كولموكروف سميرنوف	**41**
المطلب الثالث: اختبار الصدق والثبات	**43**
الفرع الأول: اختبار ثبات الاستبيان	**43**
الفرع الثاني: اختبار صدق الاستبيان	**44**
المطلب الرابع: الدراسة الإحصائية للمتغيرات الشخصية للدراسة	**48**
الفرع الأول: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	**48**
الفرع الثاني: توزيع العينة حسب التخصص الأكاديمي	**49**
الفرع الثالث: توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	**50**
الفرع الرابع: توزيع العينة حسب حاملي الشهادات المهنية	**50**
الفرع الخامس: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	**51**
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة	
المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	**53**
الفرع الأول: اختبار الفرضية الاولى	**53**
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية	**56**
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	**58**
خلاصة الفصل الثاني	**62**
خاتمـــة	**64**
فهرس المحتويات	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة المراجع

الكتب العربية:

1. حميد بوزيدة. (2007). **جباية المؤسسة** (الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2. علي د زغدود. (2005). **المالية العامة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

3. محمد حسن عاكوم. (2019). **التهرب الضريبي: المفهوم، الأسباب، الأساليب، الإنعكاسات، المكافحة**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

4. محمد خير د.العكام. (2018). **المالية العامة 1**. سورية: الجامعة الافتراضية السورية.

5. محمد طاقة، و هدى العزاوي. (2010). **إقتصاديات المالية العامة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

6. نجلاء،أحمد يس. (2013). **الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية**. القاهرة: دار العربي للنشر و التوزيع.

المقالات باللغة العربية:

1. أحسن ركي، و سمير عماري. (30 جوان, 2020). **واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3.

2. احمد د. لدرم. (بلا تاريخ). **التهرب الضريبي وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري**. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية.

3. أ.وشان أحمد، و بن علي أ.د بلعزوز. (17 01, 2017). **الإصلاحات الضريبية كأدات لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر**. الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية.

4. بن عبد الله نويرة إسماعيل بن محمد، و بن عبد الله العبوبي شيماء بنت محمد. (2021). **أتر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)**. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. سليم قصاص. (28 ديسمبر, 2017). **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري**. مجلة العوم الانسانية، صفحة جامعة الإخوة منتوري.

6. شيماء بن حميدة بن عبد الله العبوبي، و اسماعيل محمد بن عبد الله نويرة. (2020). **أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب(دراسة وصفية)**. مجلة طبنة للدراسات العلمية، المجلد 1.

7. محمد علواني. (18 يونيو, 2020). **مميزات التحول الرقمي**. مجلة رواد الأعمال.

8. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي. (2010). **مشاريع و تجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات**. مجلة RIST.

9. مصطفى عوادي، نصر رحال، و أنور عيدة. (31 03, 2019). **الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي**. مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة.

10. منير د.بن غروق، و مريم مسقم. (31 12, 2020). **دور الادارة الاكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي**. مجلة طبنة للدراسات العلمية، المجلد 5.

11. هبة عبد المنعم. (02 05, 2019). **الرقمنة في المالية العامة**. الصندوق النقد العربي، العدد 2.

المقالات باللغة الأجنبية

1. EMMA NOUIL, K., & JOES, J. (s.d.). Does Digitalization Make Difference . Tax Evasion From Cross-Bode Frad.

2. Matt, T. (2020, 08 19). ABrief History of Digitization.

3. Vukovicé, M. (2021, 04 13). Towards the Digitization Of Tax Administration. Digitization-Tax-Administration.

المذكرات الأكاديمية

1. أحمد بساس. (2014). **أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر –دراسة ميدانية بالإدارة الضريبية بالأغواط–** (أطروحة دكتوراه). الأغواط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عمار ثليجي.

2. أحلام سعيدي. (2015). **التدقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي –دراسة حالة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة–** (مذكرة ماستر أكاديمي). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

3. الجيلاني بلواضح. (2015). **التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة –حالة الجزائر خلال الفترة 2001– 2011–** (أطروحة دكتوراه). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

4. رضوان دوداح. (2015). **طرق محاربة الغش والتهرب الضريبي** (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزئر: جامعة الجزائر .3

5. سميرة بوعكاز. (2015). **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي– دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي–** (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

6. سهيلة مهري. (2006). **المكتبة الرقمية في الجزائر– دراسة للواقع و تطلعات المستقبل** (مذكرة ماجستير). قسنطينة، علم المكتبات، تخصص اعلام علمي و تقني .، الجزائر: جامعة منوري قسنطينة– غير منشور.

7. ليندة قرموش. (2014). **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري** (مذكرة ماستر). بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

8. مبروك غزة. (2016). **فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد في التهرب الضريبي– دراسة حالة لمديرية الضرائب بسكرة–** (مذكرة ماستر). بسكرة، كلية العلوم الغقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

قوانين ومراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (23 يوليو, 2015). الأمر رقم 01-15 **يتضمن قانون المالية التكميلي 2015**. الجريدة الرسمية. الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المؤتمرات والمحاضرات

1. جامعة وهران محاضرة رقم 04. (بلا تاريخ). **أهداف، مزايا و صعوبات تارقمنة في أنظمة المعلومات**. تاريخ الاسترداد 16 05, 2021، من محاضرة رقم 4:أهداف، مزايا و صعوبات تارقمنة في أنظمة المعلومات: elearn.univ-oran1.dz

2. عبد الله سفيان رمادلية. (2018). **دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر– رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا**. المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع– تحديات– آفاق. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

الجرائد الإلكترونية

1. صالح خالد. (01 12, 2019). **مصر على الطريق الرقمي**. جريدة اليوم السابع.

2. فتيحة كلواز. (2021). **الرقمنة الية للقضاء على البيروقراطية والتهرب الضريبي**. جريدة الكترونية "يومية الشعب". تاريخ الاسترداد 25 04, 2021، من www.echaab.dz

3. محروس محمد. (2021 04, 2016). **الرقمنة وتبسيط الاجراءات يضمن الحد من التهرب الضريبي**. بوابة الأهرام.

4. نسرين ,ف .ا .(14 04 ,2021) .**التحول الرقمى لمنظومة الضرائب ..خارطة طريق الاقتصاد المستدام** .بوابة الأهرام.

مواقع الأنترنت

1. OECD. (2018, 10). OECD. Consulté le 04 15, 2021, sur Tax and digitalisation: www.oecd.org/going-digital/topics/tax

2. robert, l. (2021). efferit. Récupéré sur https://eferrit.com

3. sada almaktbat. (2012, 05 22). Consulté le 06 01, 2021, sur numérisations: numerisations.blogspot.com

4. Vukovic, P. M. (n.d.). Towards The DIGITIZATION OF TAX ADMINISTRATION. Retrieved 04 12, 2021, from Digitization-tax-Adminisirtaion: www.oecd.org

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان

استبيان بحث مذكرة ماستر

والتجارية الاقتصادية العلوم كلية
التسيير وعلوم
التجارية العلوم قسم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

أما بعد...

تقوم الطالبتان بدراسة لمدى اهمية وانعكاسات رقمنة النظام الجبائي، وذلك في إطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة بعنوان:

" انعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي."

فبعد التطرق للجانب النظري في الموضوع، ارتأينا قصد-استيفاء هذا البحث-أن نتبعه بدراسة استبيانية تعبر عن آرائكم في الموضوع بغرض معرفة مدى مطابقة الواقع لما تم التوصل إليه في الجانب النظري.

لذا ندعو سيادتكم إلى الإجابة عن أسئلة الاستمارة بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع إشارة مميزة في الخانة المناسبة لرأيكم، ونشكركم سلفا على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم لملأ بيانات هذا الاستبيان، بما يخدم البحث العلمي والصالح العام.

من اعداد الطلبة:

عساسي مريم، عدوكة الزهرة

I- الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى.....

2. التخصص الأكاديمي:

محاسبة وتدقيق ☐ جباية وضرائب ☐ ادارة وتسيير ☐ أخرى .....

3. الوظيفة الحالية: (أذكرها من فضلك)

.....

4. هل تحمل شهادات مهنية: نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها: .....

5. الخبرة المهنية:

- أقل من 10 سنوات ☐ -من 11 إلى 20 سنة ☐ -أكثر من 21 سنة ☐

II- الجزء الثاني : الاستبيان

الرقم	فقرات الاستبيان	الإجابات		
		موافق	محايد	معارض
المحور الأول: متطلبات رقمنة النظام الجبائي				
01	توفر شبكة حديثة الاتصالات والبيانات.			
02	توفر قاعدة اتصالات السلكية ولا سلكية تؤمن التواصل ونقل المعلومات.			
03	وجود الإرادة السياسية لإدخال التغيرات الجوهرية			
04	توفر الجهد، المال والوقت فهي من أهم العناصر لنجاح رقمنة النظام الجبائي.			
05	تواجد موظفين مكونين ومثقفين مواكبة مع التحول الجديد تحت إطار الرقمنة.			
06	وجود اتصال إيجابي بين طرفي المتعاملين في النظام الجبائي من خلال الشرح للتغيرات الطارئة.			
07	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.			
08	تم سن قوانين تشريعية جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع الجديدة.			
09	توفر كل الوسائل الالكترونية التكنولوجية لكلا من الطرفين للتواصل الفعال.			
10	معقولية أسعار وسائل الرقمنة لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.			
11	تم وصول النظام الجبائي إلى المعايير الدولية من خلال تبادل البرامج دوليا.			
12	يتم التحصيل الجبائي بالطرق العصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.			
13	تم التحكم بالمخاطر التكنولوجية وخاصة في بداية الطريق.			
14	يتم ادارة والتحكم في أخطاء كلا طرفي المتعاملين لعدم وجود ضمان في قدرة المواكبة الأولية.			
15	توفر الدعم المالي لتنفيذ المشروع.			
16	تم تغطية كل مصارف التحول الرقمي من كل جوانبه المادية والبشرية.			
17	توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.			
18	توفر السرية الكبيرة لجميع المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.			
19	وجود مجال واسع مفتوح لجميع للمواطنين للتفاعل في رقمنة النظام الجبائي.			
20	معقولية أسعار كل خدمات الأنترنت المساهمة في زيادة حجم النطاق.			

المحور الثاني: الحد من أشكال التهرب الضريبي				
	المجال الأول: وفقا للمشروعية	موافق	محايد	معارض
01	استثناء أرباح بعض المؤسسات الصناعية لتشجيع انشائها.			
02	معاقبة المشرعين المتواطئين في الفساد الضريبي.			
03	تحقيق العدالة الضريبية بين كل المكلفين.			
04	معاينة حجم نفقات الشركات.			
05	نشر الوعي الضريبي.			
	المجال الثاني: وفقا للحجم			
06	التحقق من صحة حجم المبيعات المقدمة لمصلحة الضرائب.			
07	معاينة الاقرارات الضريبية المقدمة من طرف المكلف.			
08	تشديد وتفعيل العقوبات على المتهربين.			
09	التحقق من تسجيل نشاطات الأفراد.			
10	مراجعة وضبط التشريعات الضريبية.			
	المجال الثالث: وفقا لمكان الوقوع			
11	تنظيم عملية دخول وخروج الأموال على حدود الدول.			
12	عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.			
13	توفر إدارة ضريبية بدرجة عالية من الكفاءات.			
14	تبسيط الإجراءات والنظام الضريبي.			
15	تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة.			

- **بإمكانكم إضافة أي تعليقات ترونها مكملة لفقرات الاستبيان:**

.....

.....

الملحق رقم 02: المعلومات الشخصية

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	29	48,3	50,0	50,0
	ماستر	17	28,3	29,3	79,3
	ماجستير	2	3,3	3,4	82,8
	دكتوراه	2	3,3	3,4	86,2
	أخرى	8	13,3	13,8	100,0
	Total	58	96,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	3,3		

Total		60	100,0		

التخصص الأكاديمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة وتدقيق	6	10,0	10,3	10,3
	جباية وضرائب	18	30,0	31,0	41,4
	إدارة وتسيير	5	8,3	8,6	50,0
	أخرى	29	48,3	50,0	100,0
	Total	58	96,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	3,3		
Total		60	100,0		

الوظيفة الحالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		2	3,3	3,3	3,3
	1	20	33,3	33,3	36,7
	2	19	31,7	31,7	68,3
	3	19	31,7	31,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

تحمل شهادة مهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	38	63,3	65,5	65,5
	لا	20	33,3	34,5	100,0
	Total	58	96,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	3,3		
Total		60	100,0		

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 10 سنوات	27	45,0	46,6	46,6
	من 11 سنة إلى 20 سنة	21	35,0	36,2	82,8
	أكثر من 21 سنة	10	16,7	17,2	100,0
	Total	58	96,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	3,3		
Total		60	100,0		

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
N		58	58	58	58	58	58	58	58	58	58
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,3276	1,2586	1,6552	1,1897	1,3621	1,4138	2,1034	2,1034	1,8621	1,7759
	Ecart-type	,68538	,60872	,80681	,54473	,74217	,75008	,87238	,91171	,90705	,87946
Différences les plus extrêmes	Absolue	,477	,492	,343	,515	,480	,451	,279	,303	,312	,328
	Positive	,477	,492	,343	,515	,480	,451	,225	,249	,312	,328
	Négative	-,316	-,335	-,208	-,364	-,313	-,291	-,279	-,303	-,240	-,211
Z de Kolmogorov-Smirnov		3,631	3,748	2,615	3,926	3,658	3,433	2,125	2,306	2,375	2,501
Signification asymptotique (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000

		X11	X12	X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19	X20
N		58	58	58	58	58	58	58	58	58	58
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,2069	2,1034	2,2414	2,1552	1,9828	2,3103	2,0000	1,7414	2,0000	2,0172
	Ecart-type	,89362	,93075	,82314	,81223	,90789	,84203	,87860	,86977	,85840	,86838
Différences les plus extrêmes	Absolue	,330	,315	,304	,265	,274	,345	,252	,337	,240	,250
	Positive	,222	,261	,178	,181	,274	,206	,252	,337	,240	,241
	Négative	-,330	-,315	-,304	-,265	-,265	-,345	-,252	-,202	-,240	-,250
Z de Kolmogorov-Smirnov		2,512	2,399	2,318	2,016	2,089	2,630	1,918	2,570	1,828	1,907
Signification asymptotique (bilatérale)		,000	,000	,000	,001	,000	,000	,001	,000	,003	,001

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	YY1	YY2	YY3	YY4	YY5
N		58	58	58	58	58	58	58	58	58	58
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,7241	1,2931	1,2586	1,2931	1,2414	1,3621	1,2586	1,2414	1,2069	1,2241
	Ecart-type	,83336	,62150	,60872	,59260	,57156	,71814	,57918	,60147	,55436	,59362
Différences les plus extrêmes	Absolue	,325	,474	,492	,465	,491	,469	,483	,501	,508	,509
	Positive	,325	,474	,492	,465	,491	,469	,483	,501	,508	,509
	Négative	-,192	-,319	-,335	-,310	-,336	-,307	-,328	-,344	-,354	-,353
Z de Kolmogorov-Smirnov		2,474	3,614	3,748	3,545	3,741	3,570	3,676	3,813	3,866	3,878
Signification asymptotique (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000

		YYY1	YYY2	YYY3	YYY4	YYY5
N		58	58	58	58	58
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,3448	1,4483	1,6034	1,3793	1,2241
	Ecart-type	,68956	,62611	,74785	,74522	,56330
Différences les plus extrêmes	Absolue	,467	,384	,342	,470	,499
	Positive	,467	,384	,342	,470	,499
	Négative	-,309	-,237	-,210	-,305	-,345
Z de Kolmogorov-Smirnov		3,559	2,922	2,604	3,583	3,804
Signification asymptotique (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,911	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,905	15

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,381[a]	,145	,130	,47037

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2,108	1	2,108	9,526	,003[b]
	Résidu	12,390	56	,221		
	Total	14,497	57			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,216	,211		5,752	,000
	MY	,458	,148	,381	3,086	,003

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,231[a]	,053	,036	,49506

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,773	1	,773	3,153	,081[b]
	Résidu	13,724	56	,245		

	Total	14,497	57			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,560	,171		9,145	,000
	MYY	,223	,125	,231	1,776	,081

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,340[a]	,116	,100	,47846

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,677	1	1,677	7,327	,009[b]
	Résidu	12,820	56	,229		
	Total	14,497	57			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,329	,199		6,672	,000
	MYYY	,365	,135	,340	2,707	,009